

Distr.
GENERAL

E/1990/5/Add.28
25 September 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦

تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التقارير الأولية المقدمة من الدول الأطراف طبقاً
للمادتين ١٦ و ١٧ من العهد

اضافة

زمبابوي

٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣ - ١	 مقدمة
٣	٧ - ٢	 الحق في تقرير المصير
٤	١٠ - ٨	 اعتماد تدابير تستهدف ضمان التمتع الفعلي التدريجي بجميع الحقوق المعترف بها في هذا العهد
٥	١١	 ضمان مساواة الذكور والاناث في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
٥	١٣ - ١٢	 الظروف التي يباح فيها الحد من التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
٦	١٨ - ١٤	 الحق في العمل
٦	٤٨ - ١٩	 الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية
١٣	٥٩ - ٤٩	 الحق في تكوين النقابات وفي الانضمام اليها
١٥	٦٦ - ٦٠	 الحق في الضمان الاجتماعي بما في ذلك التأمينات الاجتماعية

V.95-59908

GE.95-18799

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات
١٦	٨٣ - ٦٧ توفير الحماية والمساعدة للأسرة - المادة ١٠
٢٠	١٣٥ - ٨٤ الحق في مستوى معيشة كاف - المادة ١١
٣٠	١٩٢ - ١٣٦ حق التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسدية والعقلية يمكن بلوغه .. - المادة ١٢
٤٢	٢٣٥ - ١٩٣ الحق في التعليم - المادة ١٣
٥٥	٢٣٦ الخطط المقبلة لكفالة الزامية ومجانية - المادة ١٤
٥٦	٢٤٦ - ٢٣٧ التشريعات والتدابير الأخرى المتعلقة بالمسائل الثقافية - المادة ١٥

مقدمة

١ - انضمت زيمبابوي الى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يوم ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ ، ووفقا للمادة ١٦ ، حان موعد تقريرنا الأول في حزيران/يونيه ١٩٩٣ . غير أنه من دواعي الأسف أننا لم نتمكن من تقديم التقرير في موعده . وللتعويض عن هذا التأخير ، حاولنا بقدر الامكان أن نزود لجنة الاشراف بالمعلومات عن الفترة من ١٩٩١ الى الآن .

المادة ١ - الحق في تقرير المصير

٢ - تؤمن زيمبابوي بالمبدأ القائل بأن لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها ، وأنها حرة في تقرير مركزها السياسي ، وحررة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

٣ - وتنتهج الحكومة سياسة تستهدف صون السلام ، وحفظ النظام ، والحكم السديد ، وكفالة الاستقرار السياسي ، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للجميع ، وتأييد حكم القانون وتطبيقه بالكامل ، والمساواة أمام القانون ، والحريات المدنية والاجتماعية ، وتكافؤ الفرص أمام جميع أفراد شعب زيمبابوي بصرف النظر عن العنصر أو الانتماء القبلي أو الجنس أو الأصل .

٤ - ووفقا لأحكام دستور زيمبابوي ، والقانون الانتخابي لعام ١٩٩٠ ، فإن لأفراد شعب زيمبابوي الحق في أن يختاروا حكومتهم بحرية وبدون تدخل . وزيمبابوي بلد ديمقراطي يقوم نظام الحكم فيه على مبدأ تعدد الأحزاب واجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية دورية على أساس اعطاء حق الاقتراع لجميع الكبار من المواطنين . كما يكفل الدستور الحق في حماية حرية الضمير وحماية حرية التعبير وحماية حرية الاشتراك في الجمعيات وتكوين النقابات . وتورد هذه الوثيقة معلومات عن نظام الأحزاب والانتخابات .

٥ - ويكفل الدستور حق الحماية من التجريد من الممتلكات . فلكل شخص الحق في امتلاك أية أموال اكتسبها بطرق مشروعة ، وأن يتصرف بحرية في تلك الأموال . ومن جهة أخرى يسمح الدستور بالاستيلاء الاجباري على الممتلكات ، شريطة أن يحدث ذلك ، ان حدث ، بموجب سلطة القانون ، وأن يكون ذلك القانون متفقا مع أحكام الدستور فيما يتعلق بأسباب ذلك الاستيلاء وبما يتبع من اجراءات ، وأن يتبع ذلك بدفع تعويض عادل . من ذلك مثلا أن يكون الاستيلاء لأغراض الاستقرار في الزراعة ، واعادة تنظيم الأراضي ، والحراثة ، وصون البيئة ، أو أن يكون لصالح الدفاع عن البلاد ، وأمن الجمهور ، والصحة العامة ، وتخطيط المدن والمقاطعات وهلم جرا . وينبغي أن يشعر أي شخص يملك عقارا أو له أي حق آخر أو مصلحة فيه ، في الوقت المناسب بنية الاستيلاء على ذلك العقار ، وأن يتلقى تعويضا عادلا قبل الاستيلاء أو في غضون فترة معقولة بعده .

٦ - وتقضي سياسة الحكومة باستغلال موارد البلاد الطبيعية وغيرها من الموارد لصالح جميع أفراد الشعب ومن أجل تنميتهم . وعلى ذلك فبموجب قانون الاستيلاء على الأراضي لعام ١٩٩٠ ، تعتزم الحكومة ، أن تصحح التوزيع غير المنصف للأراضي الذي ترتب عليه الآن أن نحو خمسة آلاف فحسب من الفلاحين التجار يملكون ١٥٠ مليون هكتار من الأرض (قراية نصف مجموع الأراضي الزراعية) في حين أن نحو ٧٠٠ ٠٠٠ من فقراء الفلاحين لا يملكون سوى ١٦٤ مليون هكتار . والحكومة الآن بصدد الاستيلاء على بعض من المزارع التجارية لغرض إعادة توطين فقراء الفلاحين فيها .

٧ - وزمبابوي ، باعتبارها مؤمنة بمبدأ حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها ، وبوصفها مستفيدة من الدعم الدبلوماسي والمادي أثناء كفاحها في سبيل التحرر من حكم الأقلية الاستعماري ، أيدت بقوة شعوبا أخرى في نضالها للحصول على حق تقرير المصير والاستقلال ، في افريقيا وفي أنحاء أخرى من العالم . فمن خلال منظمة الوحدة الافريقية (لجنة التحرير) ، وحركة عدم الانحياز ، والأمم المتحدة ، وبروح ميثاق الأمم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والميثاق الافريقي لحقوق الانسان ، وحق الشعوب ، ناصرت زمبابوي قضية تقرير المصير في كل من ناميبيا وجنوب افريقيا وفلسطين والصحراء الغربية ... الخ .

المادة ٢ - اعتماد تدابير تستهدف ضمان التمتع الفعلي التدريجي بجميع الحقوق المعترف بها في هذا العهد

٨ - وعلى الرغم من أن زمبابوي لم تستطع أن تدرج على وجه التحديد في دستورها أو في أي قانون آخر ما كرسه هذا العهد من حقوق ، فقد حاولت على صعيد الممارسة أن تعزز اعمال هذه الحقوق وقطعت شوطا بعيدا نحو بلوغ هذه الغاية . ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله وتستهدف سياسة الحكومة تحقيق ما هو أكثر بكثير مما تحقق حتى الآن . وكما سترد مناقشته بالتفصيل في اطار المواد ٧ - ١٥ ، تحقق عدد كبير من الانجازات في مجالات الصحة والتعليم والعمالة .

٩ - وينبغي أن يبحث اعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في زمبابوي على ضوء مواردها المحدودة . فزمبابوي بلد نام ليس لديه ما لدى البلدان الأكثر تطورا من موارد مالية وبشرية وطبيعية . كما أنها لا تزال تعاني كثيرا من التخلف في مجال التنمية التكنولوجية . ومن الصعب على زمبابوي في ظل هذه الظروف أن تحقق اعمالا كاملا للحقوق المعترف بها في هذا العهد . على أنه قد اتخذت ، كما سبق التنويه ، تدابير لتعزيز هذه الحقوق . من ذلك مثلا أن الحكومة شرعت منذ خمس سنوات في تنفيذ برنامج للتعديل الهيكلي الاقتصادي يقضي بانفتاح الاقتصاد بغية تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ومن ثم تحسين نوعية الحياة بالنسبة لجميع المواطنين . وفي عهد أقرب اعتمدت الحكومة خطة عمل للتخفيف من حدة الفقر تدعم بها برنامج التعديل الهيكلي وتلطف من آثاره وتخفف من وطأة الفقر وتحسن نوعية الحياة . ويجري الاضطلاع

بكلال البرنامجين بمساعدة من بلدان مانحة (ومنهما البلدان أعضاء الاتحاد الأوروبي) وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وما إلى ذلك .

١٠ - والحقوق التي يكرسها العهد يجرى تعزيزها واعمالها من جانب الحكومة بدون تمييز من أي نوع . فالدستور يحظر التمييز القائم على العرق أو اللون أو الانتماء القبلي أو الموطن الأصلي أو الرأي السياسي أو العقيدة . غير أن الجنس لا يذكر على وجه التحديد على أنه سبب من الأسباب التي يحظر من أجلها التمييز . وقد عولج هذا الجانب بالتفصيل في تقريرنا الأول عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المزمع تقديمه عما قريب الى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة .

المادة ٣ - ضمان مساواة الذكور والاناث في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١١ - اتخذت الحكومة تدابير ادارية لضمان المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة . ومن المزمع تحقيق المساواة في التمتع بالحقوق ، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وقد اتخذ عدد كبير من التدابير في مجالات العمالة والصحة والتعليم ... الخ لكي تكفل للرجال والنساء فرص متساوية للانتفاع بها . وللإطلاع على مزيد من التفاصيل ، يرجى الرجوع الى التقرير الأول الى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة .

المادة ٤ - الظروف التي يباح فيها الحد من التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١٢ - يبيح الدستور فرض حدود على التمتع ببعض الحقوق التي يكرسها الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وهي حقوق ينص العهد على بعض منها . وتفرض تلك الحدود وفقا لما يقره القانون بهدف تعزيز الرفاه العام للشعب وضمان أن التمتع بالحقوق من جانب فرد لا ينال من تمتع فرد آخر بتلك الحقوق .

١٣ - وينص القسم ١١ من الدستور على أن لكل شخص في زمبابوي حق التمتع بالحقوق والحريات الأساسية للفرد بصرف النظر عن العرق أو الانتماء القبلي أو الموطن الأصلي أو الآراء السياسية أو اللون أو العقيدة أو الجنس ، شريطة أن تحترم حقوق الآخرين وحررياتهم وأن يراعى الصالح العام .

المادة ٦ - الحق في العمل

١٤ - لئن كانت سياسة الحكومة تقضي بأن يكون لكل فرد حق الحصول على عمل ، فإن القانون لا ينص تحديداً على الحق في العمل . وفي حين أن تكافؤ فرص الحصول على عمل مكفول نظرياً لكل شخص وتكون له حرية اختياره أو قبوله ، فليست تلك هي الحال في واقع الممارسة .

١٥ - وزمبابوي طرف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، وفي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، ويجري الآن النظر في إمكانية انضمامها إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن التمييز (الاستخدام والمهنة) ، ١٩٥٨ ، (رقم ١١١) ، واتفاقية تلك المنظمة بشأن سياسة العمالة ، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢) . وقد قدم مؤخراً تقرير بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، في حين سيقدّم عما قريب تقرير بموجب اتفاقية القضاء على التمييز العنصري ضد المرأة .

١٦ - والبطالة مشكلة خطيرة في زمبابوي . كما أن متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي أدنى من معدل النمو السكاني ، ومن ثم فزيادة فرص العمالة تقتصر كثيراً دون استيعاب الأعداد الكبيرة من الأشخاص الذين يفدون سنوياً إلى سوق العمل .

١٧ - وتقدر البطالة في القطاع الرسمي بنسبة ٣٥ في المائة في الوقت الذي ينتج فيه البلد سنوياً ٢٠٠ ٠٠٠ من خريجي المدارس مقابل ٧٠ ٠٠٠ من فرص العمل التي تنشأ . ووفقاً لبيانات تعداد عام ١٩٩٢ ، يوجد في زمبابوي ٣ ٥٠١ ٧٩٨ من الأشخاص النشطين اقتصادياً تبلغ نسبة العاطلين منهم ٢٢ في المائة .

١٨ - وليس هناك أي تمييز أو استبعاد أو قيد أو تفضيل ، لا في القانون ولا في الممارسات الإدارية ، بين الأشخاص أو مجموعات الأشخاص ، يجري على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين .. الخ . فالقانون ، شأنه شأن السياسة الحكومية ، ينص على المساواة في المعاملة في التوظيف . غير أن ذلك قد لا يكون هو الحال دائماً في واقع الممارسة . ولا تتوافر معلومات كافية عن الممارسات التمييزية في مواقع العمل بالنظر إلى صعوبة اكتشافها . وقد أبدت ادعاءات بمثل هذه الممارسات ، غير أن من المتعذر اثباتها أو إقامة البيئة عليها . وهناك من الممارسات الخاصة ما لا يعتبر تمييزاً ، ولا سيما الأحكام الخاصة التي تصدر مثلاً في صالح النساء العاملات أو الأشخاص المعوقين .

المادة ٧ - الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية

١٩ - صادقت زمبابوي على اتفاقيات منظمة العمل الدولية التالية :

- الاتفاقية رقم ١٤ : اتفاقية الراحة الأسبوعية (الصناعة) ، ١٩٢١ ؛
- الاتفاقية رقم ١٩ : اتفاقية المساواة في المعاملة (التعويض عن حوادث العمل) ، ١٩٢٥ ؛
- الاتفاقية رقم ٢٦ : اتفاقية طرائق تحديد المستويات الدنيا للأجور (انتاج الآلات) ، ١٩٢٦ ؛
- الاتفاقية رقم ٤٥ : اتفاقية العمل تحت سطح الأرض (المرأة) ، ١٩٣٥ ؛
- الاتفاقية رقم ٨١ : اتفاقية تفتيش العمل ، ١٩٤٧ ؛
- الاتفاقية رقم ٩٩ : اتفاقية طرائق تحديد المستويات الدنيا للأجور (الزراعة) ، ١٩٥١ ؛
- الاتفاقية رقم ١٠٠ : اتفاقية المساواة في الأجور ١٩٥١ ؛
- الاتفاقية رقم ١٢٩ : اتفاقية تفتيش العمل (الزراعة) ، ١٩٦٩ ؛
- الاتفاقية رقم ١٤٤ : اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية) ، ١٩٧٦ .
- وقد سبق للحكومة أن قدمت تقارير بشأن هذه الاتفاقيات الى لجنة الخبراء التابعة للآيلو .

المساومة الجماعية الحرة

٢٠ - منذ سنة ١٩٩١ ، تأخذ السياسة الحكومية بمبدأ المساومة الجماعية الحرة كأسلوب يطبق في تحديد الأجور ، وطبقاً لأحكام قانون علاقات العمل ١٩٨٥ ؛

- ١' تستطيع لجان العمال وأرباب العمل أن تحدد أجور العمل على مستوى المصنع ؛
- ٢' تستطيع نقابات العمال المسجلة والمعتمدة ، ورابطات أرباب العمل المسجلة والمعتمدة ، أن تتفاوض وتحدد الأجور فيما يتعلق بصناعاتها ؛
- ٣' ومن تلك المشاريع الجديدة التي لا تدرج في عداد مهام "مجالس التوظيف" يعرف الأسلوب المتبع باسم "التصنيف الموقت" ، وهو يقضي بأن تتحرى وزارة العمل بشأن المشروع وعملياته . وبعد التحري ، تصدر توصية الى الوزير بشأن شروط

العمل والأجور التي ينبغي تطبيقها على المشروع المعني مؤقتا ريشما يوجه العمال وأرباب العمل نحو مجلس التوظيف الذي يمكنهم أن يعهدوا اليه برعاية مصالحهم .

نظام المستويات الدنيا للأجور

٢١ - وجد في زمبابوي ، في الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ، نظام للمستويات الدنيا للأجور توجه الدولة بمقتضاه المشتغلين بالصناعة والتجارة بصدد المستويات الدنيا للأجور التي ينبغي دفعها للعاملين . ومنذ سنة ١٩٩٠ ، توقف العمل بهذا النظام وانتقلت الدولة الى تطبيق مبدأ المساواة الجماعية الحرة . وينطبق تحديد المستويات الدنيا للأجور على العمال ، وتعين للموظفين في الأعمال الكتابية والادارية حدود قصوى لا ينبغي تجاوزها ، ولا ينطبق ذلك على المديرين وحملة الأسهم . وكانت السلطة المختصة آنذاك ممثلة في الدولة . واعتبارا من سنة ١٩٩١ وحتى الآن ، أصبحت السلطة المختصة هي مجالس التوظيف الوطنية ومجالس المشاريع الانشائية ، التي تعمل تحت مسؤولية الوزير .

٢٢ - ووجد بعض العاملين بأجر ممن خرجوا عن دائرة حماية نظام المستويات الدنيا للأجور ، قانونا وفي واقع الممارسة . وهؤلاء هم :

العاملون بالقطاع غير الرسمي ؛

عمال الزراعة الريفيون ، ولا سيما الذين يعملون في اطار وحدات أسرية ؛

العمال المهاجرون الذين لا يسمح لهم في الواقع بمغادرة مخيماتهم للبحث عن عمل دون أن يكون في حوزتهم ترخيص عمل ؛

تلاميذ المدارس الذين يستأجرون لجمع الشاي والقطن .. الخ مقابل دفع رسوم الدراسة الخاصة بهم (وتلك ظاهرة شائعة في المزارع (التجارية) .

وفي الوقت الحاضر ، لا ينطبق نظام المستويات الدنيا للأجور الا على خدم المنازل وعمال المزارع .

٢٣ - وللصكوك القانونية التي تصدرها مجالس التوظيف بشأن المستويات الدنيا للأجور قوة القانون . وتتولى نقابات العمال أمر كفالة أمنهم من تضاؤل القوة الشرائية لأجورهم اذ تتفاوض بشأن زيادة الأجور بمعدل يفوق معدل التضخم الراهن . ومن المعروف أن بعض الشركات تمنح العاملين فيها علاوة لغلاء المعيشة على أساس ما قد يعانونه من صعوبات اقتصادية .

٢٤ - ومفهوم المستويات الدنيا للأجور التي تحدد عند مستوى خط الفقر غير مطبق في زمبابوي . فعندما توقفت الدولة في سنة ١٩٩١ عن إصدار توجيهات الى العاملين وأرباب العمل بشأن المستويات الدنيا للأجور ، كانت المستويات الدنيا للأجور التي تدفع للعاملين من ذلك التاريخ فصاعدا تدعم بنسبة مئوية من الزيادة يجري التفاوض بشأنها ، وذلك هو الاتجاه الراهن . والأمل معقود على أن يمكن التفاوض الحر العمال من التفاوض بشأن احتياجاتهم واحتياجات أسرهم واضعين في اعتبارهم الاتجاهات الاقتصادية السائدة . وتمثل المعايير المطبقة في أسعار الأغذية ، مثل ثمن كوز الذرة ، وتكاليف الانتقال الى مكان العمل ومنه ، ورسوم الالتحاق بالمدارس ... الخ . والهدف هو تحسين مستويات معيشة العمال وأسرهم ، والبيانات الاسنادية هي المصروفات العامة التي تتكبدها أسرة مؤلفة من ستة أطفال بالاضافة الى الوالد والوالدة .

٢٥ - وآليات تحديد المستويات الدنيا للأجور ورصدها وتعديلها هي التالية :

تحديد المستويات الدنيا للأجور

مجالس التوظيف

التصنيفات المؤقتة للصناعة (جديد)

رصد المستويات الدنيا للأجور وتعديلها

في حالة التصنيفات المؤقتة ، تتولى ادارة علاقات العمل رصد المستويات الدنيا للأمور وتعديلها .

وفي حالة مجالس التوظيف الوطنية ، يتولى العاملون وأرباب العمل (من خلال موظفين يدعون "الوكلاء المعيّنين") . وهم يعدلون المستويات الدنيا للأجور الخاصة بهم عن طريق اتفاقات التفاوض الجماعي الحر .

٢٦ - ونظام المستويات الدنيا للأجور في زمبابوي يخضع لاشراف فعال في القطاع الرسمي ، ولكن لا ينطبق مثل ذلك على القطاع غير الرسمي .

التمييز بسبب الجنس

٢٧ - التمييز بأي شكل من أشكاله محظور بمقتضى السياسات الحكومية وقانون علاقات العمل . وينص القانون على تساوي الأجر عن العمل المتساوي .

٢٨ - وفيما يتعلق بشروط عمل النساء ، وهي أدنى من الشروط التي يتمتع بها الرجال ، يجدر التنبيه الى أن هذه مسألة تختلف عليها الآراء باختلاف القيم الثقافية للمجتمع . وفي المصالح الحكومية يمكن القول بأنه لا توجد للنساء شروط أدنى من الشروط التي يتمتع بها الرجال . ونعاود القول هنا بأن عرض شروط أدنى على النساء أمر يتنافى مع السياسات الحكومية ، وينتهك أحكام قانون علاقات العمل .

٢٩ - وقد أحرزت النساء المتعلقات قدرا كبيرا من النجاح في اثبات وجود حالات تمييز لدى مكاتب علاقات العمل وفي المحاكم . ولا يصدق مثل ذلك على الأميات أو على النساء الأقل تعليما ، إذ لا يستطعن البرهنة على ذلك فيما يخصهن أو لا يعرفن بوجود تمييز في حقهن أو لا يعين ما لهن من حقوق .

٣٠ - والمعايير المطبقة لاجراء تقدير موضوعي للوظائف على أساس ما يؤدي فيها من أعمال هي :

التعليم : الابتدائي والثانوي والجامعي ؛

التدريب التقني ؛

التدريب في موقع العمل - الذي يوفره أرباب العمل ونقابات العمال .

٣١ - وفيما يتعلق بأعمال مبدأ تكافؤ فرص الترقى ، توجد في زمبابوي نساء يشغلن مناصب وكلاء وزارات ومديري أعمال ومدراء عامين وأمناء شركات ورؤساء محلفين ؛ كذلك منهن من يشغلن مناصب وزراء ومحافظي مناطق وقضاة ومحققين مظلالم . ولا يوجد في زمبابوي أي فئات من العاملين يحرم أفرادها من تكافؤ فرص الترقى . والعقبة الوحيدة في سبيل ذلك هي كون الشخص المعني غير متعلم أو لا تتوافر له المهارات التقنية أو الخبرات المطلوبة ، فعندئذ تستبعد أو تنعدم فرصه في الترقى . وينطبق معيار نقص التعليم أو المهارات على الرجال والنساء سواء بسواء .

٣٢ - والخطوات التي تتخذها الدولة للقضاء على حالات عدم المساواة هذه هي توفير فرص التعلم واكتساب المهارات . لذلك فإن أرباب العمل ونقابات العمال يهيئون فرص التدريب في مواقع العمل من أجل مساعدة الأشخاص الأقل تعليما أو تدريبيا أو مهارات على اغتنام فرص الترقى .

٣٣ - وقد أحرزت زمبابوي قدرا كبيرا من النجاح في تعليم مواطنيها . ومن أمثلة ذلك أن الأطباء والمعلمين والتقنيين وغيرهم من أصحاب المهارات - رجالا ونساء - يهاجرون الى أوروبا والى بلدان افريقية أخرى من أجل الحصول على أجور أعلى لقاء مهاراتهم وخبراتهم المتخصصة .

٣٤ - ومن جهة أخرى ، فمن دلائل العجز عن القضاء على بعض مظاهر انعدام المساواة وجود أعدادا كبيرة من خريجي المدارس الذين لم يستطيعوا الحصول عن عمل ، مما ترتب عليه انضمام مزيد من الشبان والشابات الى صفوف الجماعات المحرومة .

شروط العمل

٣٥ - ينص قانون علاقات العمل وما يصحبه من صكوك قانونية على ضرورة توفير قدر كاف من الراحة ووقت الفراغ ، وحدود معقولة لساعات العمل ، والعطلات الدورية المدفوعة الأجر ، ودفع أجر عن العطلات الرسمية . وجميع شروط العمل يجري التفاوض الحر بشأنها مع مجالس التوظيف . وبعد أن يفحص مكتب النائب العام ما يعد من صكوك قانونية ، تنشر تلك الصكوك لاضفاء طابع ملزم قانونا على ما يبرم من اتفاقات .

٣٦ - والعوامل والصعوبات التي تؤثر في درجة اعمال هذه الحقوق هي :

أن بعض أرباب العمل لا يطبقون أحكام قانون علاقات العمل أو الصكوك القانونية أو ينتهكونها ؛

قصور اجراءات الرصد التي يتخذها الوكلاء المعينون من قبل مجالس التوظيف ؛

عجز وزارة العمل أحيانا عن اكتشاف بعض الانتهاكات أثناء تفتيش العمل ؛

التواطؤ بين بعض أرباب العمل والعاملين - على مستوى المصنع - على اخفاء الحقيقة عندما يأتي المسؤولون أو الوكلاء المعينون في زيارة تفتيشية لاماكن العمل .

٣٧ - والعمال المحرومون من التمتع بشروط العمل آنفة الذكر بحكم القانون أو واقع الممارسة ينتمون في معظمهم الى القطاع غير الرسمي أو الى وحدات العمل الأسرية في الريف . ويجري الآن النظر في اعداد تشريعات بشأن عمل الأطفال والعاملين في القطاع غير الرسمي وأرباب عملهم . وقد أنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات بشأن عمل الأطفال عهد اليها بدراسة تلك المشكلة في زمبابوي تمهيدا لسن تشريع بصدها .

٣٨ - ويقوم على تطبيق القوانين واللوائح التي تكفل ظروف عمل آمنة وصحية عدة مؤسسات وجهات .

٣٩ - والصك القانوني رقم ٦٨ لعام ١٩٩٠ (مخطط منع الحوادث وتعويض العمال) هو التشريع العام الذي يتناول تهيئة بيئة صحية وآمنة في أماكن العمل . وتقوم على تطبيق هذا الصك السلطة الوطنية للضمان الاجتماعي ، وهو يشمل جميع قطاعات الاقتصاد : الزراعة والتعدين والحراجة والصناعات الكيماوية والمؤسسات المالية وما إلى ذلك ، وهو يجعل من تمتع جميع العاملين في كافة القطاعات بظروف عمل آمنة وصحية مطلباً قانونياً ملزماً . وهو يحدد الأمراض المهنية ويشير إلى ما ينبغي عمله لضمان رفاه العمال والحفاظ على صحتهم .

٤٠ - ويتناول قانون المصانع والمشاريع الانشائية صحة وأمن عمال المصانع . وتقضي أحكام ذلك القانون بتعيين مفتشين للإشراف على الصناعة والتشجيع على تهيئة بيئة عمل صحية وفقاً لأحكام ذلك القانون الذي تقوم على تطبيقه في الوقت الحاضر السلطة الوطنية للضمان الاجتماعي ويتناول مقتضيات الأمن في استخدام الآلات والمراجل والأوعية الضغطية وفي الصناعات الكهربائية وصناعة البناء والتشييد والوقاية من الأمراض المهنية .

٤١ - كذلك تطبق السلطة الوطنية للضمان الاجتماعي قانون السحار (تغير الرئة) الذي يتناول الفحص الطبي للعمال المعرضين للأمراض المهنية . ويقضي هذا القانون بتعيين أماكن العمل التي ينبغي إدراجها في عداد الأماكن المغبرة ، والأمراض المتأصلة في طبيعة العمل ، وبإجراء فحوص طبية للأشخاص المعرضين لتلك الأمراض ومراقبة حالتهم الصحية . وللسلطة المذكورة مستوصف متنقل وهي تستخدم عدداً من الأطباء المتفرغين وغير المتفرغين كأخصائيين في الطب المهني للقيام بمهمة الإشراف الطبي على العمال المعرضين للأمراض والمخاطر المهنية .

٤٢ - ومخطط تعويض العمال الذي تديره وتنفذه السلطة الوطنية للضمان الاجتماعي ينص على إنصاف العمال الذين يصابون أو يقتلون في حوادث مهنية أو الذين يصابون بأمراض مهنية ، حيثما وجدت ترتيبات لتعويض هؤلاء العمال . ويمكن إرسال العمال الذين يصابون بعوق إلى أحد مراكز إعادة التأهيل التي تديرها السلطة المذكورة .

٤٣ - ويطبق على مسائل الصحة والأمن في المناجم قانون المناجم والمعادن الذي تتولى تطبيقه وزارة المناجم . وينص القانون على احتياطات وإجراءات تتخذ للمحافظة على الصحة والأمن في المناجم ، كما يعين مفتشون للإشراف على المناجم والتحقق من الامتثال لهذا القانون . ويقوم بين وزارة المناجم والسلطة الوطنية للضمان الاجتماعي تعاون وثيق وتبادل للمعلومات والإحصاءات بشأن الحوادث والأمراض المهنية بالنظر إلى الترابط بين وظائفهما في مجالي الفحوص الطبية والتعويض .

٤٤ - وتقوم وزارة الصحة ورعاية الطفل على تطبيق قانون المواد الخطرة الذي تتناول الاستخدام الآمن للمواد الخطرة في جميع أماكن العمل ، كما تقوم تلك الوزارة على تطبيق قانون الصحة العامة وتعين بموجب أحكام ذلك القانون مفتشين لرصد الاستخدام الآمن وتهيئة بيئة صحية .

٤٥ - ومن أجل كفالة الامتثال لأحكام القوانين آنفة الذكر ، تشترك السلطات المحلية أيضا في تطبيقها .

٤٦ - وقد شرعت زمبابوي في تنفيذ برنامج للتعديل الهيكلي ابتداء من سنة ١٩٩٠ . واقتضى ذلك البرنامج رفع عدد من القيود التي تفرضها أحكام قوانين العمل وقوانين التجارة وقوانين الأعمال وما إلى ذلك . وفي مجال علاقات العمل ، عدلت أو أبدلت بعض أحكام قانون علاقات العمل لضمان ممارسة الدولة قدرا محدودا من التدخل بين الموظفين وأرباب عملهم ؛ ومن أمثلة ذلك اضعاف اللامركزية على قرارات الفصل وتخفيض النفقات بحيث تتخذ على صعيد المصنع ، وتتخذ على المستوى الوطني من خلال مجالس الأشغال ومجالس التوظيف الوطنية .

٤٧ - فبالنسبة لحالات الفصل ، يمكن الصك القانوني رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٩٠ جميع أصحاب المشاريع أن يسجلوا قواعد للسلوك الوظيفي تتيح أحكامه فصل الموظفين . أما بالنسبة لتخفيض التكاليف ، فإن الصك القانوني رقم ٤٠٤ لسنة ١٩٩٠ ينص على اجراءات لخفض أعداد الموظفين لأسباب اقتصادية .

٤٨ - وقد أسهمت منظمة العمل الدولية بالكثير في تعديل قانون علاقات العمل . ومن بين توجيهاتها مثلا أن زمبابوي لا ينبغي أن تطبق سياسة نقابية واحدة لكل صناعة بل أن تسن تشريعا يمكن العامل من الانضمام الى نقابة يختارها بنفسه . وقد أدخل تعديل بهذا المعنى في قانون تعديل علاقات العمل لسنة ١٩٩٢ . وجاء تصديق زمبابوي على اتفاقات الآيلو التي وردت قائمة بها فيما تقدم شاهدا على أن عمالها ، وكذلك العمال الأجانب ، ينعمون بمعايير عمل عادلة تصون كرامتهم الانسانية واحترامهم لذاتهم .

المادة ٨ - الحق في تكوين النقابات وفي الانضمام اليها

٤٩ - تنظر حكومة زمبابوي جديا في التصديق على اتفاقية الآيلو بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم ، ١٩٤٨ (اتفاقية رقم ٨٧) باعتبارها تتناول الحقوق المنصوص عليها في المادة ٨ . ولئن كانت حكومة زمبابوي تنظر أيضا في استصواب التصديق على اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية ، ١٩٤٩ (اتفاقية رقم ٩٨) خلال السنوات القادمة ، فمن الجدير بالذكر انه يوجد بالفعل في

على هذا التصديق في المستقبل القريب نظرا لأن الحكومة تدرس في الوقت الراهن امكانية التنسيق بين قوانين العمل وسن قانون جديد للخدمة العامة .

عضوية النقابات

٥٠ - ينص القسم ٢٧ (١) من قانون علاقات العمل على أنه "مع مراعاة أحكام هذا القانون ، يحق لأي مجموعة من العاملين تكوين نقابة" . وهناك عدد من الشروط التي ينبغي أن تفي بها نقابات العمال قبل أن تسجل نفسها ، غير أن هذه الشروط لا تنال من الحق في تكوين النقابات .

٥١ - وثمة أحكام خاصة في قانون علاقات العمل تتيح للعاملين على مستوى الادارة حق تكوين لجان العاملين الاداريين الخاصة بهم ، وكذلك حق تكوين رابطات العاملين الاداريين (أي النقابات) . والعاملون الاداريون هم الآن بصدد تنظيم أنفسهم بهدف تكوين لجان ورابطات للعاملين الاداريين . وسيكون عدد هذه اللجان والرابطات أقل من عدد لجان ورابطات العمال .

٥٢ - وليست هناك قيود مفروضة على ممارسة العمال حقهم في الانضمام الى النقابات وتكوينها ، باستثناء أن كل عامل لا بد أن يقبل قواعد النقابة التي يريد الانضمام اليها .

٥٣ - وتتيح الحكومة لنقابات العمال أن تتحد فيما بينها وأن تنضم الى منظمات النقابات العمالية الدولية . وعلى النقابات المحلية أن تقدم طلبا بهذا المعنى الى وزارة شؤون الخدمة العامة والعمل والرعاية الاجتماعية ، القسم المختص بالآيلو ، الذي يبحث الطلب ويحيله الى الوزير مشفوعا برأيه .

٥٤ - ونقابات العمال مسموح لها أن تسيطر أعمالها بحرية شريطة أن تفعل ذلك وفقا لأحكام قانون علاقات العمل . وقد توقفت الحكومة ، منذ سنة ١٩٩٠ ، عن اعطاء توجيهات لأصحاب المشاريع الخاصة . واعتمدت منذ ذلك التاريخ سياسة التفاوض الجماعي الحر .

٥٥ - وتوجد ١٠١ نقابة عمال مسجلة في زمبابوي يبلغ مجموع أعضائها حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ عضو .

حق الإضراب

٥٦ - يحق للعمال أن يضربوا عن العمل باعتبار ذلك حقا دستوريا وقانونيا لهم ، غير أن عليهم أن يتبعوا الاجراءات المقررة ، ومنها مثلا أن عليهم اعطاء رب العمل اشعارا بذلك مهلته ١٤ يوما مع شرح أسباب الاضراب بالتفصيل .

٥٧ - وبالنسبة للعاملين المكلفين بتقديم خدمات جوهرية ، مثل الخدمات الصحية والخدمة بالمستشفيات أو خدمات الاسعاف ، تفرض قيود على ممارسة حق الإضراب . وقد ظل فرض هذه القيود عند حده الأدنى بالنظر الى أن هؤلاء العاملين لم يتخذوا الا عددا قليلا جدا من الاجراءات الجماعية المتصلة بعملهم ، وسويت كلها عن طريق المفاوضات .

٥٨ - لم تشن في زمبابوي أحكام قانونية خاصة تتعلق بممارسة حق الإضراب من جانب فئات معينة من العاملين . وجميع العمال يسمح لهم بالإضراب اذا شعروا أن حياتهم معرضة للخطر ، مثلا في منجم غير آمن .. الخ .

٥٩ - ومن الجدير بالذكر أن للوزارات حق التدخل لمنع الاضراب ، وأن اضراب أفراد الخدمة العامة ، أي قوات الشرطة وقوات الدفاع وموظفي السجون والموظفين المدنيين ، عمل غير قانوني . ولا يتضمن قانون علاقات العمل أي أحكام تنص عليه .

المادة ٩ - الحق في الضمان الاجتماعي بما في ذلك التأمينات الاجتماعية

٦٠ - أدخلت زمبابوي منذ عهد قريب مخططا للضمان الاجتماعي وأنشأت سلطة وطنية للضمان الاجتماعي ، وهي هيئة شبه حكومية تقوم على تطبيق قانون السلطة الوطنية للضمان الاجتماعي ، ١٩٨٩ . ويمكن القانون تلك السلطة من وضع مخططات للضمان الاجتماعي . والأهداف التي تسعى تلك السلطة الى تحقيقها هي :

(أ) وضع مخطط شامل للضمان الاجتماعي في زمبابوي ؛

(ب) اقرار وتنفيذ مخططات للضمان الاجتماعي توفر للقوى العاملة بالبلد ومن يعولونهم مزايا ذات مغزى وفقا للتشريع الحالي الذي ينطبق على :

'١' مخطط منع الحوادث وتعويض العمال ، الذي ينفذ بموجب الصك القانوني رقم ٦٨ لسنة ١٩٩٠ ؛

'٢' مخطط المعاشات التقاعدية وغيرها من المزايا ، الذي ينفذ بموجب الصك القانوني رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٩٣ . وينص هذا المخطط على منح العمال مزايا في شكل معاشات كبر السن ، ومنح جوائز ، ومعاشات للباقيين على قيد الحياة ، ومنح للمعاقين .

٦١ - والسلطة الوطنية للضمان الاجتماعي هي الآن بصدد اعداد مشروع مخطط للتأمين الصحي .

٦٢ - وستنشئ تلك السلطة مستقبلا مزيدا من المخططات التي تنفذ وفقا لاحتياجات المواطنين وعلى ضوء المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتنمية والنمو داخل البلاد .

٦٣ - وبالنظر الى أن المخططات التي تنفذها السلطة الوطنية للضمان الاجتماعي هي مخططات ذات صلة بالعمل ، فهي تتلقى مساهمات من أرباب العمل والعاملين . والسلطة المذكورة هي هيئة ثلاثية تمثل فيها الأطراف الاجتماعية الثلاثة - أي الحكومة وأرباب العمل والعاملون - على قدم المساواة .

٦٤ - والمزايا الراهنة ، التي تمنح لغالبية العاملين في زمبابوي ، تسهم بالكثير في تحسين مستوياتهم المعيشية في سن الشيخوخة أو في أوقات البطالة نتيجة لعجز أو عوق ناجم عن إصابة أو مرض له صلة بالعمل . كما تكفل تلك المزايا الأمن لأسر العاملين . وسيتمكن الطابع الوطني لتلك المخططات أعضاءها من الانتفاع بمزايا وفورات الحجم ، نظرا لأنها تقدم لأعضائها مستويات دنيا مضمونة من المعاشات التقاعدية .

٦٥ - ولن يقتصر نفع مخططات الضمان الاجتماعي الوطنية القائمة في زمبابوي على أعضائها وأسره ، بل انها ستتيح للبلاد أفقا انمائيا أوسع اذ توفر بديلا مشروعا لتعبئة المدخرات العائلية من أجل الصالح العام من خلال الاستثمارات وارساء الهياكل الأساسية الصناعية اللازمة .

٦٦ - ولا تتوافر لزمبابوي بعد خطط للضمان الاجتماعي تشمل الرعاية الطبية أو مستحقات الأمومة أو المزايا النقدية التي تمنح في حالة المرض أو البطالة .

المادة ١٠ - توفير الحماية والمساعدة للأسرة

٦٧ - انضمت زمبابوي الى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، واتفاقية حقوق الطفل ، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة . غير انها لم تنضم بعد الى اتفاقية الآيلو لحماية الأمومة (منقحة) ، ١٩٥٢ (رقم ١٠٣) أو اتفاقية الآيلو بشأن الحد الأدنى للسن ، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨) .

٦٨ - ولم تقدم بعد تقارير بشأن ما تم الانضمام اليه من اتفاقيات ؛ غير أن إعداد التقارير قد بلغ مرحلة متقدمة وسوف تقدم في المستقبل القريب .

٦٩ - للأسرة معنى مزدوج في زمبابوي ، فهي تعني من جهة الأسرة الصغيرة المؤلفة من رجل وزوجته وأطفالهما ، وتعني من جهة أخرى الأسرة الممتدة التي تشمل الرجل وزوجته وأطفالهما ووالدي الزوج والزوجة وأخوتهم وأخواتهم ، وأبناء وبنات أخوتهم وأخواتهم ، والأعمام

والأحوال وأبناءهم ، ومن ثم يجدر التفكير في أي المعنيين هو المقصود عندما تذكر عبارة "الأسرة" .

٧٠ - ومما يسر تكوين الأسرة توفير الرعاية السابقة للولادة ، ورعاية الأمومة والرعاية اللاحقة للولادة عن طريق مرافق صحة الأم والطفل التي تنشئها الحكومة . وعلى حين أن مسؤولية اعادة الأسرة وحمايتها وتوفير متطلباتها تقع على الأسرة ذاتها ، فإن وزارة الرعاية الاجتماعية تتدخل عندما ينهار نظام إعاشة الأسرة ، وذلك بتقديم المساعدة المناسبة من خلال ما يلي :

'١' قانون المساعدة والرفاه الاجتماعي ، ١٩٨٨ ؛

'٢' صندوق تمويل الاعانات الاجتماعية (Social Dimensions Funds) لدفع الرسوم المدرسية والرسوم الطبية ؛

'٣' قانون حماية الأطفال وتبنيهم وما الى ذلك من تشريعات تسن لحماية الطفل .

٧١ - وتتمثل أوجه القصور في توفير هذه المساعدات في جهل الأسر بوجود هذه المرافق ، ونقص قدرة وزارة الرفاه الاجتماعي على بلوغ جميع الحالات المعوزة . والوزارة لا تكف عن طلب تقويتها وتعزيزها ، غير أن عدم توافر الموارد يحول دون ذلك .

٧٢ - سن الرشد في زمبابوي هو الثامنة عشرة الذي يستطيع فيه المرء أن يمثل نفسه قانونيا في أي اتفاق تعاقدية . وهناك من جهة أخرى أعمار خاصة لكل مما يلي :

(أ) المسؤولية الجنائية - المبدأ العام هو أنه ما من طفل دون سن السابعة يمكنه أن يرتكب جريمة . وبين السابعة والرابعة عشرة ، توجد قرينة يمكن استبعادها بأن الطفل لا يمكنه أن يرتكب جريمة . والأولاد دون الرابعة عشرة يعتبرون غير قادرين على الجماع ومن ثم فهم غير قادرين على الاغتصاب .

(ب) السن الدنيا للالتحاق بالخدمة العسكرية هي ١٨ سنة وفقا للقسم ٢٧ من قانون الدفاع ولقانون الخدمة الوطنية لسنة ١٩٧٩ .

(ج) السن الدنيا للرضا بممارسة الجنس هي ١٦ سنة وفقا للقسم ٣ من قانون تعديل القانون الجنائي (الفصل ٥٨) .

(د) الزواج - ينص القانون العام على أن البنين بوسعهم الزواج في سن الرابعة عشرة والبنات في سن الثانية عشرة ، وقانون الزيجات الأفريقية (الفصل ٢٣٨) يحرم رهن الفتيات والنساء . ويحدد القسم ٢٣ من قانون الزيجات (الفصل ٣٧) السن الدنيا عند الثامنة عشرة للبنين والسادسة عشرة للبنات . ويجب أن يتم الزواج بناء على الرضا التام من جانب الطرفين . وقد انضمت زمبابوي منذ عهد قريب الى اتفاقية الرضا بالزواج ، والحد الأدنى للزواج ، وتسجيل عقود الزواج . ومن جهة أخرى ، توجد في زمبابوي بعض الطوائف الدينية والمجموعات القبلية التي تواصل ، على الرغم من الأعمار المقررة للزواج ، ممارسة الزيجات بالاكراه ، وعقد قران صغار الفتيات على رجال أكبر منهن سنا بهدف " تهدئة الأرواح الثائرة " أو على سبيل تسديد الديون .

٧٣ - السن الدنيا لتعاطي المسكرات وغيرها من المواد الخاضعة للمراقبة ، هي ١٦ سنة وفقا لقانون حماية الأطفال وتبنيهم و ١٨ سنة وفقا لقانون المشروبات الروحية . وكان ذلك أمرا يتعذر انفاذه نظرا لسهولة حصول الأطفال على المسكرات والمخدرات . وقد أوصي بضرورة قيام الآباء بتعليم أبنائهم الآثار الضارة للمسكرات والمخدرات .

٧٤ - لم تعين حدود عمرية لتشغيل الطفل في زمبابوي باستثناء ما يستنتج من قانون علاقات العمل الذي ينص على أن عقد التوظيف الذي يبرم مع أي شخص في سن السادسة عشرة أو ما دونها عقد لا يعترف به القانون . ويحرم قانون حماية الأطفال وتبنيهم اشتغال الأطفال بالبيع في الشوارع وإن تعذر على رجال الشرطة منعه نتيجة لنقص أعدادهم ومواردهم .

٧٥ - ولم يشجر استقصاء لمدى أو طبيعة استخدام الأطفال مقابل أجر في زمبابوي وإن كان عدد أطفال الشوارع يقدر بـ ١٠ ٠٠٠ طفل . ويجري التفكير في الاستعانة بخدمات خبير بمساعدة من اليونيسيف لدراسة مشكلة الأطفال الذين يمرون بظروف صعبة .

٧٦ - لئن كان من المعترف به أن عددا كبيرا من الأطفال يستغل جهمهم بالعمل في المزارع ، فإن مدى هذا الاستغلال غير معروف . وذلك أمر تنظر فيه اللجنة المشتركة بين الوزارات والمعنية بعمل الأطفال ، وذلك تمهيدا لسن تشريع مناسب للتخفيف من حدة المشكلة .

٧٧ - من الواضح انه توجد في زمبابوي مجموعات من الأطفال والصغار الذين لا يتمتعون بتدابير الحماية والمساعدة التي توفرها الحكومة ، وذلك نتيجة للجهل أو عدم اكتراث الآباء أو أولياء الأمور ، وكذلك بسبب عجز الوكالات الحكومية عن بلوغ الحالات المتضررة .

٧٨ - وتفاقت أحوال اليتامى نتيجة لوباء الايدز . وعلى الرغم من الاتجاه التقليدي نحو استيعاب الأطفال اليتامى في اطار الأسرة الممتدة ، فإن الوضع الراهن يتمثل في وجود مزيد من اليتامى الذين هم بحاجة الى الرعاية في مؤسسات . وقدرة "بيوت الأطفال" على الاستيعاب تقصر الآن دون

الوفاء بالطلب عليها . وينصب اهتمام الحكومة في الوقت الحاضر على تشجيع رعاية اليتامى في اطار الأسرة الممتدة ، وقد قدمت اقتراحات لرفع المستوى الحالي لما يدفع من أجر لقاء هذه الرعاية .

٧٩ - كذلك يجري تناول مسألة الأطفال المعوقين في اطار مشكلة الأطفال الذين يعانون من ظروف بالغة الصعوبة . ويقدر عدد الأطفال المعوقين في زمبابوي بنحو ١٤٠ ٠٠٠ طفل وفقا للدراسة الاستقصائية التي أجرتها الحكومة في سنة ١٩٨٢ . ويستهدف البرنامج الوطني للأطفال زمبابوي تحسين القدرة على استبانة حالات العجز على مستوى المقاطعة والاقليم ، وتعزيز المرافق اللازمة لدمجها في المدارس العادية وفي مجتمعهم المحلي وتأمين توفير أدوات تقويم العظام باعتبارها حقا للأطفال المعوقين . ويعنى قانون الأشخاص المعوقين لسنة ١٩٩٢ بالأطفال في أحكامه التي تتعلق بالمعوقين في مجموعهم .

٨٠ - ولمجموعات الأطفال الذين يعانون من صعوبات بالغة منظمات غير حكومية تمثلهم ، وتعمل ، بالاشتراك مع الحكومة ومع المنظمات الدولية ، على تعزيز حقوق الأطفال .

٨١ - وقد تفاقمت أوضاع الأطفال الذين يعانون من صعوبة بالغة في زمبابوي نتيجة لفترة الجفاف الشديد التي مرت بها البلاد مؤخرا وللآثار السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي الاقتصادي .

٨٢ - وتقدم الأمم المتحدة ، من خلال اليونيسيف ، دعمها للجهود التي تبذلها زمبابوي من أجل وضع برنامج عمل وطني لصالح الأطفال واعداد تقرير عما أحرز من تقدم في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل .

٨٣ - وللنساء الحق في اجازة أمومة مدفوعة الأجر وإن لم يكن بالكامل . وينص قانون علاقات العمل ، ولوائح الخدمة العامة (الإجازات العامة) لسنة ١٩٧٨ على أن تمنح الموظفة اجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة تسعين يوما . وتتوقف النسبة المئوية التي تستحقها الموظفة على ما اذا كانت لها اجازات متبقية من الأشهر الستة السابقة ، وعلى ما اذا كانت مستعدة للتخلي عنها . فاذا وافقت على التخلي عنها كان لها الحق في ٧٥ في المائة على الأقل من مرتبها العادي ، والا هبطت تلك النسبة الى ٦٠ في المائة على الأقل . ويجوز مد الفترة القصوى لإجازة الأمومة الى ما بعد التسعين يوما المستحقة لها في الظروف العادية على أن تكون تلك الاضافة بدون أجر . ومن جهة أخرى فان عدد من يتمتعن بهذه المزايا من النساء العاملات في القطاع غير الرسمي وفي خدمة المنازل ، عدد بالغ الضآلة . ويرد عن هذا الموضوع مزيد من المعلومات في تقريرنا المقدم الى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة .

المادة ١١ - الحق في مستوى معيشة كاف

٨٤ - أثر الجفاف الشديد الذي حدث مؤخرا وما استتبع ذلك من زيادات في الأسعار نتيجة لبرامج استعادة التكاليف تأثيرا سلبيا على مستوى المعيشة العام عبر جميع الجماعات الاجتماعية مجتمعة ، مقارنة بالوضع قبل ١٠ سنوات و ٥ سنوات .

٨٥ - وقدر أن غالبية ذوي الدخل الذي لا يتجاوز ٤٠٠ دولار من الفقراء . ونتيجة لذلك ، حدد مبلغ ٤٠٠ دولار كحد أقصى لامكانية الحصول على مساعدات في مجالي التعليم والصحة بمقتضى برامج الأبعاد الاجتماعية للتوافق .

الحق في الغذاء الكافي

٨٦ - بموجب قانون مساعدة الرفاهة الاجتماعية ، يحق للمحرومين والمسنين والمصابين بأمراض مزمنة والمعوقين والولدين الوحيدين الحصول على بدلات اعاشة . ونفذ ذلك في كل أنحاء زمبابوي ، حيث أن هيكلنا الإداري يتميز باللامركزية وينقسم الى ٥٨ منطقة إدارية ، كي تكون في متناول الجماعات الريفية والجماعات المحرومة على حد سواء . ويستخدم المستفيدون هذه البدلات لشراء الغذاء وخلاف ذلك .

٨٧ - وأنشئت مؤخرا اعانة غذائية من أجل تلطيف الآثار القاسية لزيادة الأسعار بالنسبة الى الجماعات المحرومة ، وهي تنطبق على المحرومين في الريف والحضر على حد سواء .

٨٨ - وتم الاتفاق في الريف بين الحكومة ومجلس تسويق الحبوب على نقل الذرة الى بائعين معتمدين يبيعونه بدورهم بأسعار تكون في متناول سكان الريف عموما ، على أن يتحمل صندوق التنمية الاجتماعية تكاليف النقل التي يتكبدها مجلس تسويق الحبوب .

٨٩ - وتتزايد شعبية برنامج النقود للغذاء في الحضر ، اذ يصل الى الفقراء في الحضر الذين لا يستطيعون الحصول على حبوب من الريف ولا يستطيعون تحمل تكلفة عبوة العشرة كيلو غرامات العادية أو ما يقرب من ذلك من طحين الذرة ، ولا أسعاره الحالية .

٩٠ - وأحد أهداف الحكومة هو تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأغذية والأمن الغذائي على الصعيدين الوطني والأسري . وتوجد في وزارة تنمية الأراضي والزراعة والمياه وحدة وطنية للإنذار المبكر تتبع ادارة "أغريتيكس" ، وهي مسؤولة عن جمع معلومات عن توافر الأغذية . وتجمع ادارة التغذية في وزارة الصحة معلومات لنفس هذا الغرض ، الا أنها تركز على الجوانب التغذوية . ويجري مجلس

تسويق الحبوب عمليات تقييم ، وكذلك مكتب الإحصاءات المركزي ، إلا أنها تتعلق بوجه التحديد بالتنبؤ بإنتاج الحبوب . ويجرى هذا في كل قطاع من القطاعات .

٩١ - ومن أجل الوقوف على عجز أو فائض في الأغذية في سنة معينة ، تنتج الوحدة الوطنية للأنذار المبكر رصيدا موسميا للحبوب لكل مقاطعة : ففي السنة السوقية ١٩٩١/١٩٩٠ ، مثلا ، كان رصيد الحبوب (بالطن المتري من مكافئ الذرة) كما يلي :

المقاطعة	الإنتاج ١٩٩٠/١٩٨٩	الاستهلاك المتوقع ١٩٩١/١٩٩٠	الرصيد
مانيكلاندا	٣٥٨ ٧٠٠	١٦١ ٣٠٠	١٩٧ ٤٠٠
ماشونالاند (وسط)	٧٠٠ ٠٠٠	٢٣٤ ٤٠٠	٤٦٦ ٥٠٠
ماشونالاند (غرب)	٤٥٩ ٧٠٠	٤٦٨ ٩٠٠	٩ ٢٠٠ -
ماشونالاند (شرق)	٣٠١ ٧٠٠	٣١٠ ١٠٠	٨ ٤٠٠ -
ماسفينغو	٣٠٤ ٩٠٠	٣٠٥ ١٠٠	٢٠٠ -
الوسط	٢٥٥ ٠٠٠	٢٨٩ ٢٠٠	٣٤ ٢٠٠ -
ماتابيليلاند (جنوب)	١٠٥ ٦٠٠	٢٩٦ ٨٠٠	١٩١ ٢٠٠
ماتابيليلاند (شمال)	٣٥ ٧٠٠	١٣٣ ٧٠٠	٩٨ ٠٠٠ -
المجموع	٢ ٥٢٢ ٢٠٠	٢ ١٩٩ ٥٠٠	٣٢٢ ٧٠٠

٩٢ - وبينما كان هناك فائض صافي في ١٩٩١/١٩٩٠ تجاوز ٣٠٠ ٠٠٠ طن متري ، كان الوضع مختلفا تماما في ١٩٩٢/١٩٩١ و ١٩٩٣/١٩٩٢ ، حيث تجاوز العجز الصافي في الحبوب ٢٥ مليون طن متري ، وجب استيرادها . وكان هذا العجز نتيجة للجفاف الشديد الذي حدث في عام ١٩٩٢ والذي أثر على الجنوب الأفريقي بأسره . ومع ذلك ، أمكن توفير الغذاء دون مقابل للجماعات غير الحسنة ، خاصة سكان الريف ، من خلال برنامج الحكومة للغوث من آثار الجفاف (والذي حصل على قدر كبير من المساعدة من الجهات المانحة) . وجرى تكثيف برنامج التغذية الإضافية للأطفال ، واستطاعت هذه الجهود احتواء الكارثة التي كان من المحتمل أن تحدث في أعقاب هذا الجفاف المدمر . وإضافة إلى ذلك ، تم تزويد المزارعين على مستوى المحليات بمستلزمات الإنتاج ، وذلك عن طريق توزيع طرود لزراعة المحاصيل كانت تحتوي على بذور وأسمدة وكيماويات للمحاصيل .

٩٣ - وحدثت تغييرات في السياسة الاقتصادية منذ بدء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام ١٩٩١ . وحدثت تغييرات عديدة في السياسات الزراعية أيضا ، خاصة سياسة التسعير . ورفعت القيود على منتجات كثيرة على مستويي المنتج والمستهلك . فرفعت القيود على أسعار الخبز وطحين الذرة ، وكذلك أسعار اللحم البقري والحليب ، غير أن الحكومة لا تزال تحدد أسعار المنتجين للذرة والقمح ، وذلك محاولة منها ضمان المحافظة على قاعدة الإنتاج الزراعي .

٩٤ - وكان لبعض التغييرات في السياسة الاقتصادية الكلية آثار قوية على القطاع الزراعي . فحقق تخفيض قيمة الدولار الزمبابوي فائدة اضافية لمنتجي الصادرات كما أثقل أعباء منتجي السلع الغذائية التي تستهلك محليا الذين يضطرون الى استخدام مدخلات مستوردة . وازافة الى ذلك ، يواجه صغار المزارعين صعوبات شديدة في الاقتراض في سوق النقود ، نتيجة لشدة وضع عرض النقود وما استتبع ذلك من ارتفاع أسعار الفائدة .

٩٥ - وعلى ضوء هذه العوامل ، تواصل الحكومة توفير الدعم لصغار المزارعين ، عن طريق عرض تسهيلات ائتمانية بواسطة مؤسسة التمويل الزراعي . ومن المتوقع أن يستمر التحرير مع مواصلة الحكومة تنفيذ برنامج الإصلاح .

٩٦ - وترتب على التحرير ارتفاع أسعار غالبية السلع الأساسية . وازافة الى ذلك ، تم الاستغناء عن خدمات العديد من الناس بسبب محاولة القطاع العام والشركات الخاصة احتواء التكاليف . وقد أدركت الحكومة الآثار السلبية المترتبة على ذلك على الجماعات المتضررة ، فأنشء صندوق للأبعاد الاجتماعية لمساعدة المتضررين .

٩٧ - وتنشر ادارة البحوث والخدمات المتخصصة وادارة "أغريتيكس" التابعتان لوزارة الزراعة معلومات عن أساليب محسنة للإنتاج وحفظ الموارد في أوساط المزارعين . ولكن لا تزال هناك مشكلة انخفاض نسبة العاملين في الارشاد الزراعي الى المزارعين ، وذلك أساسا بسبب الموارد المالية المحدودة المتاحة للحكومة . ويشترك عدد من المنظمات غير الحكومية في هذه العملية من أجل تكميل أنشطة الحكومة في مجال الارشاد .

٩٨ - وأحد العوائق التي تواجه زيادة الإنتاج ، خاصة في قطاع صغار الملاك ، هو رداءة الهياكل الأساسية . وفي هذه الحالة أيضا تحد الموارد المحدودة من مدى امكانية تصدي الحكومة لهذه المشكلة .

٩٩ - سنت الحكومة مؤخرا قانون اقتناء الأراضي الذي ستقتني بموجبه أراض تستخدم لاعادة توطين أناس لا يملكون أي أرض ، وذلك سعيا منها لمعالجة مشكلة عدم الانصاف في توزيع الأراضي .

الحق في المأوى الكافي

حالة الاسكان

١٠٠ - تعاني زمبابوي من أزمة اسكان ، خاصة في الحضر . ويتجلى ذلك مما يلي :

١٠١ - سرعة انتشار التوسعات المخالفة للقانون في الساحات الخلفية للمنازل في معظم المناطق الكثيفة السكان ، مما يؤدي الى تفاقم الازدحام ؛

١٠٢ - استمرار وجود منازل دون المواصفات القياسية وتحتاج الى تحسينات ؛

١٠٣ - ازدحام المساكن .

١٠١ - لا تتوقف قوائم انتظار الحصول على مسكن عن التزايد ، ويقدر أنها تضاعفت تقريبا خلال السنوات العشر المنصرمة الى أن بلغت ٦٠٠ ٠٠٠ طلب .

١٠٢ - تشير دراسات أجرتها وزارة التشييد العام والاسكان الوطني الى أن اجمالي الطلب على الاسكان في الحضر حتى عام ٢٠٠٠ سيبلغ ما يقرب من ٦٧٠ ٠٠٠ وحدة سكنية . وستكون ٥٠٢ ٥٠٠ وحدة منها (٧٥ في المائة) مخصصة لذوي الدخل المنخفض ، و ١٣٤ ٠٠٠ منها (٢٠ في المائة) لذوي الدخل المتوسط ، والباقي ، أي ٣٣ ٥٠٠ وحدة (٥ في المائة) لفئة ذوي الدخل العالي .

١٠٣ - ويعني ذلك أن هناك حاجة الى انتاج ٨٣ ٧٥٠ وحدة سكنية سنويا للتغلب على عجز الاسكان في الحضر بحلول عام ٢٠٠٠ . وإذا استمر العرض الحالي من الاسكان من جانب كل من القطاعين العام والخاص ، وهو ١٤ ٠٠٠ وحدة في السنة ، سيؤدي ذلك الى عجز تراكمي يبلغ ٥٥٨ ٠٠٠ وحدة عند نهاية هذا القرن - ويعني هذا الرقم الأخير أن ٢ ٧٩٠ ٠٠٠ من الناس في الحضر (أي نحو ربع مجموع عدد السكان) سيكونون في حاجة الى سكن .

١٠٤ - وستكون هناك أيضا حاجة الى ٢٨٧ ٠٠٠ وحدة سكنية لاشباع الطلب على الاسكان في الريف عند نهاية هذا القرن .

١٠٥ - يعرف تقرير البنك الدولي التشرد بأنه عدد الأشخاص من كل ألف من سكان الحضر الذين ينامون خارج وحدات سكنية (أي مثلا في الشوارع والحدائق العامة ومحطات السكك الحديدية وتحت الجسور) . وتشير دراسة أجريت في هراري ، عاصمة زمبابوي ، الى أن ١ ١٤٥ من مجموع سكانها ، أي ٠.٠٨ في المائة منهم ، مشردون . وتفيد الدراسة بأنه توجد ٦٣٠ ١٦٠ وحدة سكنية في هراري ، وتعتبر ١٣٢ ٥٤٢ وحدة منها ، أي ٨٢.٥ في المائة منها ، وحدات سكنية دائمة ، أي أنه يتوقع أن تظل قائمة لمدة ٢٠ سنة أو أكثر ، وبأن ٢٨ ٠٨٨ وحدة ، أي ١٧.٥ في المائة ، عبارة عن مباني مخالفة للقانون وأكواخ غير مرخصة .

التوصل الى المرافق الأساسية

١٠٦ - أشارت دراسة أجرتها وزارة التشييد والاسكان الوطني بعنوان "رصد أداء قطاع الايواء في زمبابوي (١٩٩١) الى ما يلي :

(أ) توفير المياه النظيفة : يحصل ٤٢٨ في المائة من المساكن التي شملها الاستقصاء على مياه جارية ؛ ويحصل ٤١١ في المائة منها على المياه اما من آبار محمية أو من آبار عميقة ؛ ويحصل ٧٧ في المائة منها على المياه من الأنهار أو من خلف السدود ؛ لا يحصل ٨٥ في المائة منها على مياه من مصادر محمية ؛

(ب) - المرافق الصحية : توجد مراحيض ذات سيفون لدى ٣٢٢ في المائة من المساكن التي شملها الاستقصاء ؛ ويوجد لدى ٤١٤ في المائة منها مراحيض محفورة أو مهواة ؛ ولم توجد مرافق صحية لدى ٢١٥ في المائة منها ؛ بينما كانت توجد مرافق صحية أخرى لدى ٤٩ في المائة منها ؛

(ج) الطاقة المستخدمة للطهي : كان ٧١٥ في المائة من المساكن التي شملها الاستقصاء يستخدم الخشب كمصدر رئيسي للطاقة للطهي ؛ وكان ١٨٥ في المائة منها يستخدم الكهرباء ؛ و ٩٤ في المائة الكيروسين ؛ و ٧٠ في المائة الفحم أو الغاز . وفي مناطق الحضر المنخفضة الكثافة والعالية الكثافة ، كان ٩٥٥ في المائة و ٦٧٨ في المائة من المساكن على التوالي يستخدم الكهرباء للاضاءة . وفي المناطق الريفية ومناطق الزراعة التجارية ، كان ٩٧٤ في المائة و ٨٦٦ في المائة على التوالي من المساكن يستخدم الكيروسين .

١٠٧ - ويسكن ٢٨ ٠٨٨ شخصا (١٧٥ في المائة) في مباني غير قانونية أو في أكواخ غير مرخصة في هراري وحدها .

١٠٨ - ويوجد في الوقت الراهن ٨٥ ٠٠٠ شخص في هراري وحدها في قوائم الانتظار للحصول على مسكن ، ويتزايد هذا العدد بمعدل ١ ٠٠٠ شخص كل شهر ، ولكن لم تشيد السلطة المحلية الا أقل من ٣ ٠٠٠ وحدة سكنية خلال السنتين الأخيرتين .

١٠٩ - لا تتوافر معلومات عن عدد الأشخاص في مختلف فئات حيازة المساكن .

١١٠ - لا يوجد تشريع يعطي مغزى للحق في المأوى من حيث تعريف مضمون هذا الحق . غير أن قانون مراقبة المعايير القياسية يعرف الحد الأدنى لصلاحيات المسكن للسكنى . وللتشريعات التالية علاقة بتوفير الاسكان ، بما في ذلك توفيره للمحرومين والمشردين .

١٠٠ يمنح قانون الاسكان والتشييد لسنة ١٩٧٩ وزير الاسكان والتشييد العام صلاحية تدبير الأموال اللازمة لتطوير الاسكان ولصوغ السياسات واقامة المنازل .

١٠١ يمنح قانون مجالس المدن لسنة ١٩٧٩ السلطات المحلية سلطة اقتناء الأراضي وتخطيط الأراضي وتقسيمها الى مناطق لاستخدامات مختلفة وتنمية الأراضي بشكل مباشر وغير مباشر .

١٠٢ يلزم قانون اللاجئين لسنة ١٩٨٣ الحكومة بقبول طالبي اللجوء السياسي واللاجئين وادماجهم في المجتمع ، مع اتاحة مستويات معيشة لائقة لهم ، بما في ذلك التوصل الى الاسكان والتعليم والرعاية الصحية .

١٠٣ ينص قانون حماية الأطفال والتبني على حماية الأطفال والأحداث وعلى رعايتهم وحماية مصالحهم والإشراف عليهم ، وكذلك على وجوب تسجيل مراكز الأطفال (دور الأطفال) ومؤسسات الأطفال . والمقصود من هذا القانون هو معالجة محنة أطفال الشوارع والأيتام وضحايا مرض الإيدز ، وخلاف ذلك .

١٠٤ - أما التشريع المتعلق باستخدام الأراضي وتوزيع الأراضي وتخصيص الأراضي وتقسيم الأراضي والحد الأعلى لملكية الأراضي ونزع ملكية الأراضي (باستثناء الأحكام المتعلقة بالتعويض) وتخطيط الأراضي (بما في ذلك الاجراءات الخاصة باشتراك المجتمعات المحلية) ، فهو قانون تخطيط الأقاليم والمدن لسنة ١٩٧٦ . وتنص أحكام هذا القانون على ادارة الأراضي عموما ، من تخطيط الأراضي حتى تنمية الأراضي . وتدير هذا التشريع وزارة الحكم المحلي وتنمية الريف والحضر .

١٠٥ - لا يوجد تشريع يتناول بشكل مباشر حقوق المستأجرين في ضمان الحيابة والحماية من الطرد والحصول على تمويل للاسكان وتحديد الايجارات (أو دعمها) وامكانية تحمل تكاليف الاسكان . ومع ذلك ، وضع الوزير سياسات ولوائح تعالج هذه القضايا ، على أساس أحكام قانون الاسكان والتشييد . فقد أنشئ مجلس للايجارات بموجب أحكام هذا القانون . ومن بين مهام هذا المجلس منع طرد المستأجرين تعسفيا ويضمن الانصاف لكل من المستأجر والمالك عند تأجير العقارات بموجب لوائح الايجارات .

١٠٦ - ونتيجة المعاناة الاقتصادية التي يشهدها البلد نتيجة لبرنامج تعديل الهيكل الاقتصادي ، تتخلف بعض الأسر عن تسديد أقساط الديون العقارية لجمعيات التشييد وغيرها من المؤسسات المالية ، وأدى ذلك الى لجوء هذه المؤسسات الى بيع بيوت هذه الأسر بالمزاد . ومن أجل تجنب الأسر المهددة بفقد بيوتها معاناة لا داعي لها ، أصدرت الحكومة لوائح سلطات الرئاسة (الاجراءات المؤقتة) (البيع التنفيذي) لسنة ١٩٩٤ (وستصدر قريبا في شكل قانون برلماني) . وبموجب هذه

اللوائح ، ينقذ صندوق الاسكان الوطني المنازل الأسرية من البيع بالمزاد تسديدا للديون ، ويبرم المدين اتفاقا مع الحكومة . وعادة ما يجد المدين أن شروط التسديد لصندوق الاسكان الوطني أكثر يسرا ، حيث أن الفائدة تكون عادة أقل مما تطلبه المؤسسات المالية .

١١٤ - يحدد قانون مراقبة مستوى الاسكان الحد الأدنى لمستويات التشييد ، كما وضعت مستويات دنيا لضمان تسليم بيوت تكون لائقة ومتينة وفي المتناول . وروجعت هذه المستويات مؤخرا في محاولة لتقليل تكلفة بناء البيوت وجعلها في متناول المزيد من الناس .

١١٥ - لا يوجد تشريع معين يحد المضاربة في الاسكان ، الا أن سياسة الاسكان تنص على أنه لا يجوز لأحد أن يمتلك أكثر من مسكن واحد أقيم باستخدام أموال عامة . ويسمح قانون جمعيات بناء المساكن لهذه الجمعيات بأن تفرض فوائد أعلى على الأموال التي يقترضها الأفراد بغرض بناء عقار ثان قد يكون الغرض منه هو المضاربة .

١١٦ - لا يوجد تشريع يمنح حقا قانونيا للمقيمين في القطاع "غير القانوني" . غير أن الحكومة تستطيع اما أن ترفع مستوى المكان المستوطن غير القانوني أو أن تعيد توطين السكان في مواقع سكنية أخرى مخططة .

١١٧ - يمنع القانون التمييز في أي شكل من الأشكال ، وتقضي سياسة الاسكان بأنه يجب أن يتساوى الجميع في امكانية التوصل الى الاسكان . وكان التمييز في الماضي في قطاع الاسكان على أساس العنصر وكان السكان غير البيض هم الفئة المحرومة . وحرّم هذا الشكل من التمييز باصدار قانون المال الثابت (منع التمييز) لسنة ١٩٨٢ .

١١٨ - تشجع الحكومة تكوين التعاونيات التي تضم مواردها من أجل اقامة بيوت لأعضائها . ومن أجل تسهيل ذلك ، حثت الحكومة السلطات المحلية على تزويد التعاونيات بأراض توجد بها خدمات أو لا توجد ، بغرض تعميرها للاسكان . وتقدم الحكومة من جانبها مساعدة تقنية للتعاونيات في ميادين مثل اعداد خرائط المساحة الطبوغرافية واعداد الرسومات واعداد تصميمات الهندسة المدنية وخلاف ذلك .

١١٩ - وسعت الحكومة الى جعل الاسكان أقل تكلفة وفي متناول غالبية ذوي الدخل المنخفضة ، فجاءت بالمبادرات والابتكارات التالية والتي يجري تنفيذها :

(أ) انتاج البيوت بالجملة باتباع أسلوب "تسليم المفتاح" باستخدام وحدات عمال البناء المباشر ؛

(ب) استخدام تصميمات مبتكرة للبيوت والاقتصاد في تخطيط استخدام الأراضي من أجل تقليل الأسعار .

١٢٠ - وشرعت الحكومة في بناء المساكن بالجملة باستخدام وحدات عمال البناء المباشر لتكميل الجهود التي تضطلع بها قطاعات أخرى في الوقت الراهن لتنمية الاسكان . وتتولى هذه الوحدات تشييد البيوت والشقق والمرافق الجماعية ، وكذلك رفع مستوى المرافق التي تكون دون المستويات القياسية . وحققت أساليب الادارة الجديدة والكفاءة التي اتبعتها الحكومة زيادة كبرى في قدرات وحدات البناء ، فحقق ذلك بدوره تسليم الوحدات السكنية بسرعة وعلى نحو اقتصادي .

١٢١ - وتتضمن تصميمات البيوت الابتكارية والتخطيط الاقتصادي لاستخدام الأراضي الذي تتبعه الحكومة تقليل الحد الأدنى القياسي للمساحة في مشاريع الاسكان العالي الكثافة في بيوت منفردة من ٣٠٠ م^٢ الى ١٥٠ م^٢ ، في حين أن المساحات في مشاريع الاسكان المتوسط الكثافة في بيوت منفردة تتراوح بين ٣٠٠ م^٢ و ٥٠٠ م^٢ . والحد الأدنى لمساحة البيوت المتصلة هو ١٠٥ م^٢ .

١٢٢ - وفي أي مشروع للاسكان ، ينبغي أن يستخدم أكبر قدر ممكن من الأراضي للتعمير السكني . وتحقيقا لهذا الغرض ، ينبغي ألا يستخدم أكثر من ٥ في المائة من الموقع كمساحة خالية ، بينما لا يستخدم أكثر من ٣٠ في المائة من المساحة خارج الموقع للمرافق الجماعية .

١٢٣ - وفيما يتعلق بالهياكل الأساسية ، سيستمر تزويد كل المجموعات السكنية في الحضر بالمياه الجارية ، وشبكات الصرف ، والكهرباء ، وطرق النفاذ ، ومصارف مياه الأمطار . وبالإضافة الى ذلك ، سيستمر وصف الطرق على خطوط الحافلات وطرق الربط الرئيسية ، ولكن يشجع استخدام المواد الجرانيتية المتاحة في الموقع لرصف طرق الربط بالمناطق السكنية التي يقل الضغط عليها .

١٢٤ - وفيما يتعلق بالانشاءات ، يستطيع المستفيد أن يبدأ بحجرة واحدة . وإضافة الى ذلك ، يمكن استخدام الطوب الطيني ومواد طينية غير محروقة مقواة بشبكة سلكية ملحومة وألواح سابقة الصنع من تصميم معتمد من الحكومة لبناء منازل من طابق واحد .

١٢٥ - وجاءت الحكومة بتصميمات ابتكارية للبيوت ، مثل تصميم البيوت "العنقودي" ، الذي يكون فيه الحد الأدنى هو أربع غرف وحيث تتراوح المساحات القاعدية بين ٣٦ م^٢ و ٤٠ م^٢ للوحدة الواحدة .

١٢٦ - وفي جميع المشاريع الجديدة هناك تركيز على التعمير الاسكاني الذي يتضمن بناء شقق غير مزودة بمصاعد ، ومنازل منفردة ومنازل منفصلة ومجموعات عنقودية من المنازل . ولن تعمل معايير التخطيط الجديدة هذه على تقليل تكلفة البناء وحسب ، بل وستسهم كذلك بدرجة كبيرة في الحد

من الانتشار الحضري غير المنظم وفي تقليل تكاليف النقل وتكاليف الهياكل الأساسية بعيدا عن المواقع .

١٢٧ - والبيوت التي تبنيها الحكومة اليوم بواسطة وحدات البناء التابعة لها مخصصة اما للايجار أو للبيع على أساس الايجار بغرض الشراء .

الاجراءات المالية التي اتخذتها الدولة

١٢٨ - من أجل تيسير الحصول على مساكن تكون في المتناول أمام ذوي الدخل المنخفض ، تدير الحكومة صندوق الاسكان الوطني وخطة ضمان الاسكان . وتخصص القروض المقدمة من الصندوق الى السلطات المحلية للخدمة ولبناء المساكن على حد سواء ، وذلك بفائدة تبلغ ١١ في المائة في السنة في الوقت الراهن ، مع التسديد على ٣٠ سنة . وتمكن خطة ضمان الاسكان كلا من موظفي الحكومة وغيرهم من الموظفين من الحصول على قروض للبناء من جمعيات بناء المساكن . وتضمن الخطة نسبة الثلاثين في المائة الأولى من القرض بالنسبة الى موظفي الحكومة ، بينما تتحمل الجمعية مخاطرة السبعين في المائة المتبقية . ويسمى ذلك "خطة المائة في المائة" . وفي اطار الخطة ، يستطيع الموظف الحكومي أن يحصل على قرض يساوي سعر شراء الوحدة السكنية . وفي الوقت الحالي ، يمكن لموظفي الحكومة أن يحصلوا على قروض تصل الى ١٦٠ ٠٠٠ دولار .

١٢٩ - ويشار عادة الى برنامج الاقراض الآخذ باسم "برنامج التسعين في المائة" ، وهو متاح لغير موظفي الحكومة من أجل تمكينهم من الحصول على ضمان مقابل دفع تأمين يساوي ١٠ في المائة من سعر شراء البيت . وبعد ذلك تضمن الحكومة العشرين في المائة الأخيرة من القرض ، بينما تتحمل جمعية البناء مخاطرة السبعين في المائة المتبقية ، مثلما يحدث في حالة خطة المائة في المائة . وفي جميع الأحوال ، يتولى المقترض مسؤولية الحصول على القرض العقاري .

١٣٠ - وفي عام ١٩٨٦ ، سمحت الحكومة لجمعيات بناء المساكن باصدار أسهم مسددة دائمة بفائدة ٩ في المائة (بلغت الآن ١٩٧٥ في المائة) ومعفاة من الضرائب ، وذلك محاولة منها تشجيع زيادة مشاركة الجمعيات في توفير الاسكان لجميع فئات الدخل . وتنص هذه الآداة القانونية على أن تتيح كل جمعية بناء عند نهاية سنتها المالية ما يصل الى ٢٥ في المائة من الأموال المستثمرة في هذه الأسهم لغرض تمويل مشاريع الاسكان لذوي الدخل المنخفض . واتخذ هذا القرار كذلك لتحسين القدرة التنافسية للجمعيات بالنسبة الى مؤسسات مالية أخرى ، من حيث قدرتها على اجتذاب المدخرات من أجل توليد القروض العقارية .

١٣١ - ومن بين الاجراءات الأخرى التي يجرى اتخاذها من أجل تحسين وضع تمويل الاسكان الاستفادة من المعاشات التقاعدية والتأمين والأموال المجمدة ، وقيام جمعيات البناء باصدار شهادات ايداع قابلة للتداول .

١٣٢ - وإلى جانب جمعيات البناء ، يؤدي أصحاب العمل دورا هاما في تنمية الاسكان المنخفض التكلفة من خلال توفير الاسكان للعاملين لديهم . وتوجد ثلاثة خيارات في اطار خطط الاسكان المعانة من أصحاب العمل .

(أ) تخصص السلطات المحلية مواقع مزودة بخدمات لأصحاب العمل لاقامة بيوت للعاملين لديهم ؛

(ب) تخصص لأصحاب العمل أراض غير مزودة بالخدمات لادخال الخدمات فيها ولاقامة بيوت للعاملين لديهم . والهدف من هذا النهج هو تخفيف حدة نقص المواقع المزودة بالخدمات ؛

(ج) ينشئ أصحاب العمل قروضا للاسكان ويضمنون خططا لصالح العاملين لديهم .

١٣٣ - يبين الجدول التالي الأولوية المسندة للاسكان في زمبابوي اعتبارا من السنة المالية ١٩٨٣/١٩٨٢ .

المخصصات المالية للاسكان مقارنة بميزانية الوزارة واجمالي الميزانية

السنة	الميزانية الاجمالية (بمليارات الدولارات)	مخصص الوزارة (بملايين الدولارات)	مخصص الاسكان (بملايين الدولارات)	% من مخصص الوزارة	% من المخصص الاجمالي
١٩٨٣/١٩٨٢	٢٢٢	٦١٣٧٤	٥٩٥	٩٦٫٩	٢٫٧
١٩٨٤/١٩٨٣	٢٢١		٣١٧		١٫٥
١٩٨٥/١٩٨٤	٢٢٦	١٠٢٤١٧	٣٤٨	٣٤	١٫٣
١٩٨٦/١٩٨٥	٢٢٨	١٣٤٩٤٠	٥٢٩	٣٩٫٢	١٫٩
١٩٨٧/١٩٨٦	٣٢٧	١٧٩٥٧٩	٣٥٣	١٩٫٧	١٫٠
١٩٨٨/١٩٨٧	٣٢٩	٢٥٤٧٥٤	٣٤٩	١٣٫٧	٠٫٩
١٩٨٩/١٩٨٨	٤٥٥	٣٧١٥٩٠	٣٠٨	٨٫٣	٠٫٧
١٩٩٠/١٩٨٩	٥٠١	٢٨٦٥٨٥	٣٩٩	١٠٫٣	٠٫٨
١٩٩١/١٩٩٠	٦٢٩	٤٥٦٨٧٦	٤٥٨	١٠٫٠	٠٫٧
١٩٩٢/١٩٩١	٧٢٩	٥٥٢٠٦٦	٣٤٧	٦٫٣	٠٫٤
١٩٩٣/١٩٩٢	١٠٢٦	٦٨٧٥٥٩	٦٦٥	٩٫٧	٠٫٦
المجموع		٣ ١٨٧٧٤٠	٤٦٦٨		

يبين الجدول أن الأموال المخصصة للاسكان أخذت تنخفض منذ ١٩٨٢/١٩٨٣ عندما كان ٢٧ في المائة من المجموع الاجمالي مخصصا لهذا القطاع .

١٣٤ - اتخذت التدابير التالية من أجل تشجيع تنمية مراكز الحضر الصغيرة والمتوسطة ، خاصة على مستوى الريف :

- أنشئ ما يبلغ مجموعه ٥٥ نقطة نمو و ٤٥٠ مركزا للخدمة الريفية في زيمبابوي ، لتكون مراكز اشعاع للتنمية الريفية ؛

- منحت حوافز ضريبية للمستثمرين الذين يرغبون في اقامة مشاريع تجارية في نقاط النمو ومراكز الخدمة الريفية ؛

- توفر الحكومة الهياكل الأساسية اللازمة ، أي امدادات المياه بالجملة ، وشبكات الصرف ، والطرق ، والكهرباء ، والخدمات البريدية ؛

- طبقت اللامركزية على الهيكل الاداري الحكومي في هذه المراكز ؛

- توفر الحكومة كذلك أموالا للقروض لمختلف السلطات المحلية ، للاسكان وما يتصل به من خدمات الهياكل الأساسية .

١٣٥ - توفر الحكومة أموالا للقروض للسلطات المحلية ، من أجل رفع مستوى الاسكان في الأحياء المتخلفة في الحضر . وتشمل عملية رفع مستوى المستفيدين أنفسهم من خلال الجهود الذاتية المعالة من أجل ضمان القدرة على التكلفة .

المادة ١٢ - حق التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسدية والعقلية يمكن بلوغه

١٣٦ - قدمت الحكومة الى الأمم المتحدة معلومات عن صحة السكان الجسدية والعقلية في عدة منشورات ، عن طريق اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ، أي مثلا :

- الطفل والمرأة في زيمبابوي - تحليل الوضع . تحديث ، تموز/يوليه ١٩٨٥ - تموز/يوليه ١٩٩٠ . اليونيسيف وجمهورية زيمبابوي ؛

- برنامج العمل الوطني في زيمبابوي من أجل الطفل - عقدنا الانمائي الثاني ، هراري ، ١٩٩٢ .

١٣٧ - أوضحت الحكومة السياسة الصحية الوطنية في أحد منشورات وزارة الصحة ، عنوانه "التخطيط من أجل العدالة في الصحة - استعراض قطاعي وبيان سياسي" ، هراري ١٩٩٤ .

١٣٨ - اتبع نهج الرعاية الصحية الأولية كجزء من سياسة زمبابوي الصحية . ويتمشى هذا النهج مع رغبة البلد في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تصحيح جوانب عدم المساواة الموروثة من الماضي الاستعماري . وقد اتخذت الاجراءات التالية لتنفيذ الرعاية الصحية الأولية ، مما قلل بعض الفوارق الصارخة بين سكان الريف والحضر بشكل خاص :

(أ) امكانية التوصل الى الخدمات الصحية

١٣٩ - نفذت عملية واسعة النطاق لبناء مرافق صحية في الريف و لرفع مستواها ، لضمان عدم اضطرار المرضى الى السير على الأقدام لمسافة تتجاوز ثمانية كيلومترات للوصول الى أحد المرافق الصحية . و اضافة الى كل الجهود الأخرى التي تبذل من أجل توفير المرافق الصحية ، تضطلع الدولة ، من خلال المرحلتين الأولى والثانية لمشاريع صحة الأسرة ، ببناء ٢٤٠ مستشفى على مستوى المناطق الادارية و ١٣٣ مستوصفا و برفع مستواها .

١٤٠ - وتندرج التدابير الرامية الى النهوض بتوصل الجميع الى الصحة تحت برنامج استثمار القطاع العام . وفي حين أن وزارة الصحة ترغب في التصدي للحاجة الى مراكز صحية ريفية والى مستشفيات في المناطق الادارية والمقاطعات ، يتوقف كل شيء على الأموال المخصصة لهذا البرنامج ، وهي ليست كافية في كل الأحوال . والموارد المتاحة للوزارة محدودة . فعلى سبيل المثال ، التزمت الوزارة ببناء مركزين صحيين ريفيين في كل محافظة كل سنة ، الا أنها لم تتمكن من بناء سوى ٢٤ مركزا صحيا ريفيا في المقاطعات الثمان بأسرها .

١٤١ - ويعد نقص وسائل النقل والمعدات من بين المشاكل الأخرى التي تصادف . فلا توجد سيارات اسعاف ، مثلا ، في عدد من المؤسسات الصحية الرئيسية . وهناك أيضا نقص في العاملين التقنيين ، مثل الأطباء وأخصائي الأشعة .

(ب) القدرة على تحمل تكاليف الخدمات

١٤٢ - تقرر توفير الرعاية الطبية مجانا للذين كان يبلغ دخلهم ١٥٠ دولارا زمبابويا في الشهر وقت الاستقلال ، ورفع هذا الحد الى ٤٠٠ دولار زمبابوي في الشهر في عام ١٩٩٢ . ولكن هذا الحد لم يعد واقعا بسبب التغيرات الاقتصادية . وقررت الحكومة استثناء سكان الريف اعتبارا من ١ آذار/ مارس ١٩٩٥ ، فيحصلون الآن على الخدمات دون مقابل .

١٤٣ - وضعت قائمة بالعقائير الأساسية لضمان قدرة البلد على تحمل تكاليفها ، مع تلبية احتياجات السكان من العقائير الأساسية في الوقت نفسه .

(ج) مدى قبول الخدمات من جانب الناس الذين توفر لهم

١٤٤ - يمكن تطبيق اللامركزية على عملية التخطيط من أجل تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية ، الى حد ما ، الأخذ برغبات الناس لدى انشاء الخدمات الصحية التي تخدمهم وفي ادارتها .

١٤٥ - يختار المجتمع المحلي أحد أفراده للعمل معهم في أنشطة النهوض بالصحة ويكون حلقة وصل بين المجتمع المحلي والخدمات الصحية .

١٤٦ - يوجد حتى تاريخه نحو ٧٠٠٠ من العاملين المدربين في الصحة القروية أو صحة المجتمع ، وما يقرب من ١٠٠٠ من العاملين في الصحة الزراعية الذين يخدمون مجتمعات الزراعة التجارية ، و ١٠٠ من العاملين في صحة المعسكرات الذين اختارهم سكان معسكرات اللاجئين الخمس التي خصصها البلد للنازحين من موزامبيق .

١٤٧ - ورفع مستوى مهارات القابلات التقليديات ، مع التركيز على النواحي الصحية ، واحالة النساء المعرضات للخطر الى المستوصفات والمستشفيات .

١٤٨ - وجرى توعية المداوين التقليديين بخصوص أخطار نشر أمراض مثل الايدز باستخدام الشفرات غير المعقمة .

ويظل الطلب التقليدي مقبولا عند قسم كبير من السكان ، واعترفت به الحكومة بانشاء اتحاد زمبابوي الوطني للمداوين التقليديين .

(د) مدى ملائمة الخدمات لاحتياجات السكان

١٤٩ - كانت الخدمات الصحية التي أنشأتها الادارة الاستعمارية - وكانت في الغالب خدمات علاجية - تخدم مصالح أقلية من المجتمع ، في الحضر أساسا ، وتجاهلت غالبية السكان في الريف الذين يعانون من أمراض الفقر ويموتون بسببها . وقد ثبت أن النساء في سن الانجاب والأطفال دون الخامسة من العمر يتحملون أثقل أعباء اعتلال الصحة في البلد . وأدى ذلك الى انشاء مصلحة صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة . ومهمة المصلحة هي ضمان توافر تنظيم الأسرة والتحصين قبل الولادة وبعدها والتغذية السليمة والتأهيل ورعاية الطفل والصحة لجميع الأمهات والأطفال في سائر أنحاء البلد عن طريق التربية الصحية .

١٥٠ - حقق برنامج المياه والتصحاح تغطية ٧٠ في المائة من الاحتياجات من المياه ، كما ارتفع معدل توفير مراحيض مهواة من طراز "بلير" من صفر الى ٢٤ في المائة بحلول عام ١٩٩١ .

١٥١ - وتتولى مصلحة مكافحة الأوبئة والمرض مهمة ضمان مكافحة الأمراض المتوطنة مثل الملاريا والبلهارسيا (الشستوسومة) والجذام والتدرن والطاعون .

١٥٢ - وسع الآن نطاق خدمات التأهيل بحيث تصل حتى الى سكان القرى النائية ، عن طريق التأهيل المجتمعي الأساسي ، اذ تمت اقامة ٢٤ مشروعا ، أي بمتوسط نحو ثلاثة مشاريع لكل مقاطعة ، قبل حزيران/يونيه ١٩٩٣ .

١٥٣ - أنشئت ثلاث وحدات لرعاية الصحة العقلية في المقاطعات ووحدتان في مستشفيات مركزيين ، وذلك لمحاولة اصلاح رعاية الصحة العقلية التي كانت قائمة في الغالب على الرعاية بالايدياع في مؤسسات ، وتمكين المصابين بأمراض عقلية من الحصول على الرعاية أقرب ما يمكن الى مكان اقامتهم .

١٥٤ - أعيد تنظيم تدريب العاملين في قطاع الصحة كي يفي بالظروف التي تصيب غالبية السكان ، ويتضمن ذلك إلحاق جميع الطلبة بعمل في المجتمعات المحلية أثناء تدريبهم .

١٥٥ - أنشئ برنامج الوقاية من مرض الايدز ومكافحته بهدف مكافحة انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والايدز .

١٥٦ - وفي السنة المالية ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ، خصص مبلغ ٢٠ ٧٢٨ ١٠٠ دولار من مجموع الميزانية البالغة ١٠ ٦٦٦ ٨٣٩ ٠٠٠ دولار لوزارة الصحة ، مقارنة بالمبلغ الذي خصص في السنة المالية السابقة ، وهو ٩٢ ٣٢٠ ٨٠٠ دولار من ١٨ ٠٥٨ ٠٧٢ ١٠٠ دولار ، أي بزيادة صافية مقدارها ١٤٣ ٦٣١ ٠٠٠ دولار .

١٥٧ - للحصول على معلومات عن معدل وفيات الأطفال ، يرجى الرجوع الى تقريرنا الأخير المقدم في اطار اتفاقية حقوق الطفل .

١٥٨ - النسبة المئوية من السكان الذين يمكنهم الحصول على مياه مأمونة هي :

سكان الحضر : ١٠٠ في المائة

سكان الريف : ٧٨ في المائة

١٥٩ - والنسبة المئوية من السكان الذين يمكنهم التوصل الى مرافق التخلص من الفضلات هي :

سكان الحضر : ١٠٠ في المائة

سكان الريف : ٢٤ في المائة

١٦٠ - للحصول على معلومات عن الرضع المحصنين ضد الخناق (الدفتيريا) والسعال الديكي والحصبة والتهاب سنجابية النخاع (شلل الأطفال) والتدرن ، يرجى الرجوع الى الجداول المقدمة ^(١) . ولا توجد بيانات مقسمة حسب الجنس .

١٦١ - وللحصول على معلومات عن متوسط العمر المتوقع ، يرجى الرجوع الى الجداول المقدمة ^(١) . ولم يتيسر التقسيم على أساس اجتماعي - اقتصادي ، فاستخدم مستوى تعليم الأم بدلا من ذلك .

١٦٢ - ثبت من استقصاء أجرته وزارة الصحة حول صحة الأم والطفل في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ أن ٨٠ في المائة من الأمهات ومن الأطفال دون الخامسة من العمر يمكنهم التوصل الى مرافق صحية ثابتة ويذاويهم عادة عاملون مدربون . ويشكل النساء في سن الانجاب والأطفال دون الخامسة من العمر ٤١٥ في المائة من مجموع السكان . ويقدر أن الأمهات ينتقلن ما بين ٥ و ١٠ كيلومترات في المتوسط للوصول الى مرافق صحية . وفي عام ١٩٩٠ ، حقق البلد توافر ٨٠ في المائة من العقاقير الأساسية في مراكز الصحة الريفية وتوافر ٩٠ في المائة منها في المستشفيات على مستوى المناطق الادارية .

١٦٣ - واعتنى عاملون مدربون في الحقل الصحي بما لا يقل عن ٧٢ في المائة من الحوامل في البلد في عام ١٩٩١ . والنسبة أعلى من ذلك في الواقع لأن نسبة كبيرة من النساء في المدن الرئيسية يذهبن الى ممارسين خصوصيين فلا يظهرن في الاحصاءات الوطنية . وعلاوة على ذلك ، لا تقدم المستشفيات المركزية التي تقع في المدن الرئيسية تقاريرها بشكل منتظم . وفي التبليغ عن وفيات

(١) يمكن الاطلاع على الجداول في الأمانة .

الأمهات لا يفرق بين الوفيات التي تحدث قبل الولادة وتلك التي تحدث بعدها ، وإنما تعرف بأنها وفيات بسبب الحمل وحتى مضي ستة أسابيع على الولادة .

١٦٤ - ويستطيع نحو ٨٠ في المائة من الرضع أن يحصلوا على رعاية من عاملين مدربين ، حيث أن هذا هو معدل التغطية لتحصين الرضع . ولا توجد بيانات مستقلة تخص الرضع الذين يترددون على مرافق الخدمات الصحية بسبب المرض . ويتولى جميع عمليات التحصين في البلد عاملون مدربون .

١٦٥ - لا تزال زمبابوي تعاني من الفارق الفاصل بين الحضر والريف ، حيث أن احتمال وفاة الطفل المولود في الريف أثناء فترة الرضاعة ضعف احتمال وفاة الطفل المولود والناشئ في الحضر أثناء هذه الفترة . والفوارق واضحة في كل المؤشرات الصحية الأخرى ، وهي ناتجة من عدم عدالة توزيع الثروة وإنشاء الهياكل الأساسية في البلد ، الذي تعيش الغالبية الكبرى من سكانه في الريف . والذين يعيشون في المناطق الريفية النائية بعيدا عن مراكز الحضر الرئيسية هم أكثر الناس حرمانا .

١٦٦ - وقد أثر برنامج تعديل الهيكل الاقتصادي سلبا على الفقراء ، إذ نال من المكاسب في الخدمات الاجتماعية ، خاصة تعليم أطفالهم وتوفير الرعاية الصحية ، وذلك نتيجة لتخفيضات في الانفاق العام وتخفيض عدد العاملين وأكثرهم من غير المهرة ومتوسطي المهارة .

١٦٧ - وأدت عملية استرداد التكاليف الصارمة ، التي بدأ تنفيذها في ظل برنامج تعديل الهيكل الاقتصادي ، الى تحميل الفقراء عبء اثبات عدم قدرتهم على التسديد وأنهم لا يكسبون المبلغ المقرر ، وهو ٤٠٠ دولار زمبابوي في الشهر ، فيؤدي ذلك الى تجنب الكثير من الناس الاستعانة بالخدمات الصحية .

١٦٨ - وألغيت الاعانات الحكومية للسلع الغذائية الأساسية ، فلم يعد الغذاء الأساسي والرئيسي في متناول الفقراء .

١٦٩ - وإضافة الى الآثار السلبية لهذا البرنامج ، تأثر الفقراء بشكل خطير من جراء الجفاف الشديد الذي شهده البلد خلال موسم ١٩٩١/١٩٩٢ .

١٧٠ - وكان سكان الريف هم الأشد تضررا نتيجة لعدم الاستقرار السياسي في البلدان المجاورة ، وعلى الأخص في موزامبيق ، إذ وقعوا في مرمى النيران المتبادلة بين عصابات قطاع الطرق المسلحة كما وقعوا ضحية لتفشي أمراض مثل الكوليرا في مناطق الحدود هذه .

١٧١ - لا يوجد نظام شامل للصحة والضمان الاجتماعي في البلد من أجل تخفيف معاناة الفقراء في أوقات الشدة الاقتصادية . بيد أن الحكومة جنبت أموالا في صندوق الأبعاد الاجتماعية التابع لبرنامج

تعديل الهيكل الاقتصادي ، لمساعدة الذين يقل دخلهم عن ٤٠٠ دولار زمبابوي في الشهر ويستطيعون اثبات ذلك على تسديد الرسوم المدرسية ورسوم المستشفيات .

١٧٢ - أنشأت الحكومة برنامج التغذية التكميلية للأطفال كإجراء لمكافحة مشكلة سوء التغذية الدائمة عند الأطفال وللإغاثة من آثار الجفاف في أوقات نقص الأغذية .

١٧٣ - والغرض من توفير المياه المأمونة والتصحاح ومن تحصين جميع الأطفال دون الخامسة من العمر ورش المبيدات لقتل نواقل الأمراض في المناطق الريفية النائية هو الحد من انتشار الأمراض السارية التي تصيب في الغالب سكان الريف المحرومين .

١٧٤ - والغرض من بناء مرافق صحية حيثما لم توجد من قبل ورفع مستوى القليل المتاح منها هو زيادة إمكانية توصيل سكان الريف إلى الخدمات الصحية . والهدف المتوسط الأجل إلى الطويل الأجل هو تقليل المسافة التي يتعين على الناس اجتيازها للوصول إلى المرافق الصحية بحيث لا تتجاوز ثمانية كيلومترات .

١٧٥ - حققت زمبابوي الهدف الإجمالي لتحسين الأطفال الشامل إذ حققت تغطية بنسبة ٨٠ في المائة للمولودات المضادة الستة كلها .

١٧٦ - تسجيل جميع الحوامل في وقت مبكر ورعايتهن : يبلغ معدل التردد في مرحلة ما قبل الولادة ٩٠ في المائة من الحوامل .

١٧٧ - الولادة على أيدي عاملين مدربين في الحقل الصحي في المرافق الصحية : تلد ٧٠ في المائة من الحوامل في مرافق صحية .

١٧٨ - حدث تحسن عام في حالة السكان الصحية منذ الاستقلال ، ويتضح ذلك من مؤشرات الصحة ، ولكن صودفت مشاكل نتيجة لما يلي :

١٠ - تخفيض التمويل لمشاريع انمائية مثل الطرق والجسور والسدود والمدارس والمستشفيات ، وكذلك كهربة الريف والاتصالات السلكية واللاسلكية في الريف ، بسبب ركود النمو الاقتصادي الذي ترتبت عليه إعادة هيكلة الاقتصاد في إطار برنامج تعديل الهيكل الاقتصادي . وقد أدى اشتداد التنافس مع اقتصادات أقوى من اقتصاد البلد إلى الاستغناء عن عاملين لا تتوافر لهم ضمانات اجتماعية في أوقات العوز . ولا يطلع الكثير من المسرحين كما ينبغي على كيفية الاستفادة من صندوق الأبعاد الاجتماعية .

- ٢٠ - قلة الجفاف توافر الأغذية والمياه في المناطق النائية وللسكان الريف عموماً إذ جف الكثير من نقاط توفير المياه المأمونة .
- ٢١ - تتحسن إمكانية الوصول إلى المناطق النائية مع دخول المزيد من المستوصفات وخلاف ذلك من خدمات اجتماعية فيها .
- ١٧٩ - المشاكل التي تصادف تتعلق بعدم كفاية التمويل نتيجة للعقبات الاقتصادية التي تواجه البلد .
- ١٨٠ - اتخذت الحكومة الإجراءات التالية من أجل تقليل معدل المواليد الموتي ومعدل وفيات الرضع ومن أجل كفالة نمو الأطفال صحياً .
- تسجيل الحوامل في وقت مبكر ، حيث تجرى لهن فحوص طبية لكشف وجود الأنيميا (فقر الدم) وغير ذلك من أشكال النقص في التغذية ؛
 - كل المبادرات المتعلقة بسلامة الأمومة ؛
 - تحصين الأمهات لمنع الإصابة بكزاز المواليد ؛
 - تشجيع جميع النساء على الوضع في مرافق صحية تحت رعاية عاملين مدربين في الحقل الصحي ؛
 - تدريب القابلات التقليديات والنظاميات على حد سواء ؛
 - تعزيز نظام الإحالة عن طريق توفير سيارات الإسعاف والمعدات الطبية ؛
 - تشجيع الرضاعة الطبيعية لأطول مدة ممكنة ؛
 - تحصين جميع الأطفال ضد الأمراض الستة القاتلة للأطفال ؛
 - رصد نمو الأطفال لكشف وقف النمو ؛
 - تنفيذ برنامج الصحة المدرسية لضمان حصول الأطفال في سن الدراسة على ما يحتاجون إليه من رعاية بأسرع ما يمكن ؛

- توفير التغذية التكميلية للأطفال والأمهات المرضعات على السواء في أوقات نقص الأغذية ؛
- تنظيم الأسرة من أجل منع المحظورات الأربعة "فيما لا ينبغي" ، أي توفير خدمات تنظيم الأسرة للجميع من أجل حماية حياة النساء بإسداء النصح اليهن بألا ينجبن وهن أصغر سنا مما ينبغي ، وبألا ينجبن عددا أكبر مما ينبغي من الأطفال ، وبألا ينجبن على فترات متقاربة أكثر مما ينبغي ، وبألا ينجبن وهن أكبر سنا مما ينبغي ؛
- العلاج والتربية الصحية من أجل منع انتشار الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي ، بما في ذلك الايدز ؛
- الفحوص بعد الولادة للجميع ؛
- توسيع نطاق التدريب في القبالة لضمان وجود قابلة واحدة مدربة على الأقل في كل من مراكز الصحة الريفية ، وتكون مزودة بجميع مبادرات سلامة الأمومة ؛
- تجهيز مراكز الصحة الريفية بحيث تستطيع تقديم خدمات رعاية الأمومة اضافة الى كل الخدمات المتاحة الأخرى على مستوى الرعاية الصحية الأولية بحلول عام ٢٠٠٠ ؛
- رفع مستوى كل القابلات التقليديات ؛
- البرنامج المتكامل للمياه والتصحاح المشترك بين القطاعات الذي يستهدف تغطية بنسبة ٨٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٠٠ ؛
- الغرض من المرحلتين الأولى والثانية من مشروع تنظيم الأسرة هو ضمان وجود مستشفى في كل منطقة إدارية ، تديره اما الحكومة المحلية أو ارسالية تابعة للكنيسة .

١٨١ - والغرض من التشريعات التالية هو توفير الصحة البيئية والصناعية وتحسينهما :

١٩ ينص قانون الأغذية ومعايير الأغذية على ما يلي :

- التفتيش على تجهيز الأغذية ؛

- تحليل مستويات مبيدات الآفات في المنتجات الزراعية ؛
- تحليل المياه بانتظام للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك الآدمي ومكافحة تلوث المياه ؛
- ٢٠- ينص قانون المواد والأشياء الخطرة ولوائحه على مراقبة الصناعة لضمان التخلص من النفايات الصناعية بطرق غير ضارة بالصحة ؛
- ٣٠- ينص قانون منع تلويث الغلاف الجوي وقانون المصانع والورش وقانون تغبر الرئة على ما يلي :
- مكافحة تلوث البيئة ، بما في ذلك تلوث الهواء ؛
- الصحة المهنية ؛
- الصحة في الصناعة .
- ٤٠- ينص قانون الصحة العامة على ما يلي :
- مكافحة الأمراض السارية وعلاجها والوقاية منها ؛
- التخلص من الفضلات ؛
- توفير مياه الشرب المأمونة والتصحاح السليم ؛
- فحص جميع تصميمات المباني ؛
- التفتيش على الأماكن التجارية ، بما في ذلك المصانع ، لضمان السلامة في أماكن العمل .
- ١٨٢- والاجراءات التي اتخذتها الحكومة للوقاية من الأمراض الوبائية والمهنية وغيرها ولعلاجها ومكافحتها تتمثل في انشاء ما يلي :
- مصلحة الصحة البيئية ؛

- مصلحة مكافحة الأوبئة والأمراض ؛
- البرنامج الموسع للتحصين ؛
- معهد بلير ودي يبرز للبحوث ، المختص بالبحوث المتعلقة بالأمراض المتوطنة السارية والأمراض الوبائية ؛
- ادارة تحاليل حكومية لضمان توفير المياه والأغذية المأمونة ؛
- مصلحة الوقاية من مرض الايدز ومكافحته ؛
- خدمات صحية علاجية على سائر المستويات ؛
- ١٠ المستوى الأولي :
 - مراكز صحية ريفية ومستشفيات ريفية ؛
- ٢٠ مستوى المناطق الادارية :
 - مستشفيات المناطق الادارية وبها أطباء (مارسون عامون) ؛
- ٣٠ مستوى المقاطعات :
 - مستشفيات المقاطعات وبها أطباء أخصائيون ؛
- ٤٠ مستوى المرتبة الثالثة :
 - مراكز احالة وطنية بها خدمات متخصصة ، وهي المستشفيات التعليمية .

١٨٣ - والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لضمان توفير كل الخدمات الطبية والرعاية الطبية في حالة المرض هي توفير مرافق صحية ملائمة على جميع مستويات الخدمات الصحية مزودة بالعقاقير والمعدات الملائمة ويعمل فيها عاملون في الحقل الصحي ذوو تدريب ملائم ، اضافة الى خدمة

سيارات الاسعاف لنقل المرضى الى مستوى الاحالة الملائم عند الضرورة . والمشاكل التي ذكرت في الفقرتين ١٤٠ و ١٤١ أعلاه تؤثر على هذا الميدان أيضا .

١٨٤ - وفيما يتعلق بالاجراءات المدرجة في الفقرات ١٨٠ الى ١٨٤ أعلاه بشأن وضع الجماعات غير الحصينة والمحرومة في المجتمع وفي أي من المناطق الأسوأ حالا ، توجه جهود الحكومة صوب الوصول الى أكثر الجماعات حرمانا من خلال الرغبة في النمو في ظل الانصاف .

١٨٥ - ويعامل المسنون في زمبابوي مثلما تعامل أي جماعة أخرى . فيحصلون على الرعاية وفقا لامكانياتهم المالية . فاذا كان الشخص مسنا وفقيرا يحصل على الرعاية مجانا ، أما اذا كان يتجاوز دخله الشهري ٤٠٠ دولار زمبابوي ، من معاشه التقاعدي أو من مصادر أخرى ، فيسدد ثمن الخدمات الصحية .

١٨٦ - يجري تخطيط الرعاية الصحية الأولية وتنفيذها والاشراف عليها بواسطة عاملين في الخدمات الصحية المجتمعية يختارهم المجتمع المحلي من بين صفوفه .

١٨٧ - أنشئت هياكل داخل قطاع الحكم المحلي تشترك فيها كل القطاعات المعنية بالتنمية ، بما في ذلك منظمات غير حكومية ، وهي لجان التنمية القروية ، ولجان التنمية في الأحياء ، ولجان تنمية المناطق الادارية ، ولجان تنمية المقاطعات :

١٨٨ - والاجراءات التي اتخذت من أجل توفير التثقيف بشأن المشاكل الصحية السائدة وتدابير الوقاية منها ومكافحتها هي :

- انشاء مصلحة التربية الصحية داخل مصلحة صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة ؛
- انشاء وحدة الاعلام والتربية والاتصال في مصلحة تنظيم الأسرة ؛
- ادراج التربية الصحية في المقررات الدراسية لجميع الموظفين في حقل الصحة ؛
- انشاء برنامج الوقاية من مرض الايدز ومكافحته .

١٨٩ - يبين الجدول التالي للانفاق الحكومي على الخدمات الصحية ومستوى المساعدة الخارجية للفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٤ (بدولارات زمبابوي) .

السنة المالية	الحكومة	المساعدة الخارجية	المجموع	% المساعدة الخارجية
١٩٩٠/١٩٨٩	٣٨٦ ٢٢٨ ٠٠٠	٢٢ ١٥١ ٠٠٠	٤٠٨ ٣٧٩ ٠٠٠	٥ر٤٢
١٩٩١/١٩٩٠	٤٨٩ ٠٦٧ ٠٠٠	٣٨ ٥٠٨ ٥٠٠	٥٢٧ ٥٧٥ ٥٠٠	٧ر٣٠
١٩٩٢/١٩٩١	٥٨٥ ٩٠٦ ٠٠٠	٥٥ ٢٩٢ ٠٠٠	٦٤١ ١٩٨ ٠٠٠	٨ر٦٢
١٩٩٣/١٩٩٢	٧٢٢ ٧٨٠ ٠٠٠	١٠٤ ٢٢٤ ٠٠٠	٨٢٧ ٠٠٤ ٠٠٠	١٢ر٦٠
١٩٩٤/١٩٩٣	٩٢٣ ٢٠٨ ٠٠٠	١٧١ ٣٥٩ ٠٠٠	١ ٠٩٤ ٥٦٧ ٠٠٠	١٥ر٦٦

١٩٠ - يركز دور المساعدة الدولية في زمبابوي على الرعاية الصحية الأولية ، وثبت أن هذا الأسلوب هو الأكثر فعالية من حيث التكلفة . وقد قدمت بعض الهيئات المانحة (المتعددة الأطراف والثنائية وغير الحكومية) مساعدات في أنشطة مختلفة في قطاع الصحة . فقدمت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية مساعدات الى وزارة الصحة ، وذلك بشكل خاص عن طريق حلقات تدريبية وحلقات دراسية والتدريب التقني . وقدمت الجهات المانحة الرئيسية الأخرى مساعدات في ميادين المياه والتصحاح ، والتغذية ، والتأهيل ، ولقاحات البرنامج الموسع للتحصين ، وبرنامج صحة العمال الزراعيين ، وصحة الأم والطفل ، واقامة مدارس للتدريب المتعدد التخصصات ، وتنمية القوى العاملة ، والبرنامج الوطني للتنسيق بخصوص مرض الايدز وخلاف ذلك .

١٩١ - وقد أدى مجتمع الجهات المانحة دورا كبيرا في تحسين الخدمات في المرافق الصحية الريفية . وقد وضعت برامج كثيرة ونفذت بنجاح في سائر المناطق الادارية .

١٩٢ - وقد مكّن عدد المراكز الصحية الريفية التي أقامتها الحكومة والجهات المانحة على حد سواء الكثير من الناس من الوصول بسهولة الى الخدمات الصحية . وعلاوة على ذلك ، حصلت الوزارة على دعم عظيم الشأن من مجتمع الجهات المانحة . وبمجرد الاطلاع على الأرقام يرى أن الدعم زاد بمقدار ثمانية أمثال خلال السنوات الخمس المنصرمة . ولم تسحب أية جهة مانحة دعمها خلال نفس هذه الفترة .

المادة ١٣ - الحق في التعليم

ألف - التعليم الابتدائي والثانوي

١ - تحقيق التمتع الكامل لكل فرد بحقه في التعليم

١٩٣ - لم تحدث خلال السنوات القليلة الماضية أية تغييرات رئيسية في السياسة المتعلقة بالجهود المستمرة التي تبذلها وزارة التربية والثقافة بغية تحقيق التمتع الكامل لكل فرد بحقه في التعليم . بيد أن تغييرات هيكلية فعلية ومقترحة وتغييرات في الاستراتيجيات حدثت بغية توسيع قدرة

الوزارة على بلوغ أغراضها وأهدافها خلال فترة تميزت بالعديد من التغييرات الاجتماعية الاقتصادية . ويرد شرح أكثر تفصيلا لذلك في الفقرات التالية .

١٩٤ - واستمرت الحكومة في موقفها القائل ان التعليم حق أساسي من حقوق الانسان وتواصل التزامها الثابت بتوفير التعليم الملئم والجيد لكل فرد . وقد استرشدت في جهودها وأهدافها واستراتيجياتها بالسياسات الموجهة نحو اتاحة الفرص التعليمية المتساوية عن طريق توسيع امكانية الحصول عليه ، ومنها ج دراسي عام يوفره نظام تعليمي موحد ، وشواغل بشأن تيسر التعليم . وقد ألفت مسؤولية توفير المرافق التعليمية ، بصورة رئيسية ، على عاتق المجتمعات المحلية التي يتوجب عليها بموجب سياسة عامة جديدة أن تشكل رابطات للتنمية المدرسية . وعلى العموم ، يمكن لكل شخص الحصول على التعليم الابتدائي ، وفي حين أن نسبة الالتحاق الاجمالية تبلغ أكثر من ١٠٠ في المائة ، فان نسبة الالتحاق الصافية تبلغ حوالي ١٠٠ في المائة ، على الرغم من أنه كان لا بد من القيام بقدر من التضحية الوطنية لتحقيق هذه النسبة ، وفقا لما هو مبين في الفرعين ٢ و ٤ أدناه . وعلى الرغم من عدم القدرة على وضع التدابير الهادفة الى تحقيق التعليم الالزامي موضع التنفيذ ، هناك دعم قانوني وسياساتي للتعليم الابتدائي الالزامي (انظر الفرع ٢ أدناه) . وقد أعيد فرض رسوم على التعليم الابتدائي كجزء من برنامج الاصلاح الاقتصادي الأوسع نطاقا وما يرافق ذلك من ضرورات استرداد التكاليف . بيد أن هناك تدابير وقائية ضد انتهاك حق الأطفال في التعليم الابتدائي . ولذلك بقيت المدارس الريفية مجانية بسبب أحوال الحرمان الاجتماعي الاقتصادي النسبي القائمة . أما هياكل الرسوم لبقية المدارس الابتدائية فقد أقيمت على العموم في مستويات ميسرة وتعتمد على جدول متحرك يعطي اعانة مالية لفئات المجتمع الضعيفة اقتصاديا . وعلاوة على ذلك وضعت موضع التنفيذ آلية تكفل للتلاميذ المحرومين اقتصاديا الاستفادة من الدعم المالي الذي يقدمه صندوق التنمية الاجتماعية (انظر الفقرة ٢٠٧ أدناه) .

التعليم التقني والمهني

١٩٥ - تسعى نظم التعليم والتدريب سعيا حثيثا لاتاحة فرص متساوية لجميع الزمبابويين بغض النظر عن العرق أو الجنس أو القبيلة أو العقيدة أو المنطقة أو الفئة الاجتماعية أو الاقتصادية .

١٩٦ - وهناك سبع كليات تقنية وثلاثة مراكز للتدريب المهني . وتشمل مهام الكليات التقنية ومراكز التدريب تنمية القوة العاملة لجميع قطاعات اقتصاد زمبابوي من خلال التدريب المؤسسي ، وبرامج رفع المستوى ، واجراء الفحص الحرفي لعمال المصانع الذين ليست لديهم شهادات كفاءة .

١٩٧ - وتقدم الكليات التقنية التدريب في أربعة مجالات واسعة النطاق :

الهندسة وسائر الميادين ذات الصلة :

التجارة :

الفنون والعلوم التطبيقية :

فن التدريس/التدريب التقني .

١٩٨ - وتركز مراكز التدريب أساسا على توفير دورات حرفية محددة يتمكن من خلالها الأشخاص ذوو الخبرة في حرف معترف بها رفع مستوى كفاءاتهم أو تقديم فحوص بشأن نظام معتمد للتصنيف . وتتراوح مدة التدريب حسب المجال ومستوى التحصيل . وتحدد الدورات وتعديل عن طريق التفاعل والمشاورات مع الصناعة والتجارة من خلال المجلس الوطني الاستشاري للقوة العاملة الذي تشكله الوزارة والصناعيون .

١٩٩ - وتستند البرامج المقدمة في مدارس التدريب المهني الى دورات تدريب معياري مقسم وفقا للخبرة الصناعية . وفي نهاية التدريب ، يقدم المتدرب فحوصا حرفية ويرفع اذا كان ناجحا . أما العمال الذين اكتسبوا جميع المهارات اللازمة لاجتياز الفحوص الحرفية عن طريق خبرتهم العملية وحدها (لا تقل مدتها عن أربع سنوات) فيقيمون/يرفعون في المصنع أو موقع العمل بموجب برامج منفصلة .

برنامج التلمذة الصناعية

٢٠٠ - يوفر هذا البرنامج خيارا آخر لاكتساب التدريب التقني . فالتدريب الخاص بالتلمذة الصناعية مزيج من التدريب أثناء الخدمة تحت اشراف عمال مهرة ومن التعليم التكميلي ذي الصلة في غرف التدريس . وهناك ثلاث كليات تقنية توفر التدريب الخاص بالتلمذة الصناعية . وتقدم الدورات حاليا على أساس نظام الاجازات الدراسية الكاملة أو التعليم المتناوب أو الاجازة ليوم واحد في الاسبوع ، بينما تقوم شعبة التدريب الصناعي في الوزارة بمراقبة التدريب العملي في المصنع عن كثب . ومؤهل الالتحاق ببرنامج التلمذة الصناعية هو النجاح في خمس مواد في امتحان القسم الأول من شهادة الدراسة الثانوية (level "O") ، بما فيها اللغة الانكليزية والرياضيات واحدى مواد العلوم ولدى شعبة التدريب الصناعي أكثر من ٨٠ مهنة محددة للتلمذة الصناعية في المجالات التالية :

صناعة وصيانة وترميم واصلاح الطائرات ؛

صناعة البناء ؛

صناعة الهندسة الميكانيكية :

صناعة الهندسة الكهربائية :

صناعة هندسة السيارات :

صناعة الطباعة والتغليف والصحف :

تصنيف الشعر .

معاهد التدريب الخاصة

٢٠١ - يوجد حاليا ١٢٥ معهدا للتدريب ينحصر التدريب الذي تقدمه تقريبا في مهارات ادارة الأعمال والتجارة والسكرتارية . ويقوم بعض هذه الكليات أيضا بتقديم برامج تدريب مهني وتقني قبل الخدمة . ويقوم معظم هذه المعاهد في المناطق الحضرية وتقوم قلة منها في المناطق الريفية . وتتراوح مدة الدورات المقدمة في معاهد التدريب الخاصة بين دورات تجديدية مدتها ثلاثة أشهر ودورات لجزء من الوقت للحصول على دبلوم تمتد ثلاث أو أربع سنوات . ويقدم بعض المعاهد الخاصة دورات تخصصية بناء على طلب الشركات من أجل موظفي تلك الشركات .

تعليم الكبار والتعليم غير الرسمي

٢٠٢ - توجد في وزارة التربية والثقافة شعبة لتعليم الكبار والتعليم غير الرسمي تنفذ برامج التعليم الأساسي لجميع الذين لم يتمكنوا ، لسبب أو لآخر ، من الحصول على المزايا الكاملة للتعليم الابتدائي الرسمي . فبرنامج مكافحة الأمية والتعليم الجماعي للكبار ودورة التعليم الأساسي للكبار في زمبابوي يهدفان الى تعليم الطلبة الصغار والكبار القراءة والكتابة ومبادئ الحساب والمهارات العملية التي من شأنها توسيع قدراتهم على التطور الشخصي وتقديم مساهمات اجتماعية اقتصادية أجزى . ويتحقق هذا من خلال دورة تعليم ابتدائي غير رسمية موحدة ولكنها أكثر مرونة (بديل من البرنامج الرسمي مقدم على أساس مبدأ التكافؤ في الاعتبار) ومن خلال برامج ذات صلة بالمهارات في السياق الاجتماعي الاقتصادي . وتتيح دورة الدراسة الابتدائية للطلبة طبعاً فرصة متابعة برامج الدراسة اللاحقة للابتدائية ، إما من خلال السبل الرسمية أو غير الرسمية وفقاً للسن والتفضيل والظروف الشخصية .

٢ - الصعوبات والأهداف الزمنية الصلة والمعايير

٢٠٣ - تعرضت حكومة زيمبابوي للضغط كي تنفذ مجموعة كبيرة من التدابير الهادفة الى اضافة الموثوقية على مثلها الأعلى الأساسي القاضي بمنح حق التعليم لكل فرد . في مقابل خلفية تتمثل بنظام تعليمي استعماري يتصف بالفساد والتمييز والفصل العنصري . وقد كانت الانجازات التي تحققت خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية مذهلة وان كان ذلك على أساس التضحية بموارد وطنية هائلة . بيد أنه تمت مواجهة مصاعب وعقبات عديدة . ويرد أدناه بعض هذه المصاعب والعقبات .

٢٠٤ - فعلى الرغم من التدابير المبينة في الفقرة أعلاه ، كان توفير الخدمات التعليمية بصورة عادلة في جميع أنحاء البلد صعبا في حالات عديدة . وبصفة خاصة ، شكل انشاء المدارس في المناطق القليلة السكان المأزق المتمثل بالعقلانية الاقتصادية في مقابل المثل العليا للسياسة العامة . والتزاما بمبدأ حجم المناطق الادارية الأقصى المحدد لانشاء المدارس (من الناحية الجغرافية أو الموقعية) ، يكاد الالتحاق بالمدارس القائمة في مناطق الاقتصاد الزراعي الرابعة والخامسة والسادسة (مناطق الزراعة شبه الواسعة والزراعة الواسعة ومناطق الصيد/المتنزهات العامة) يكون منخفضا جدا مع ما يترتب على ذلك من آثار ضارة في جدوى المدارس . وفي هذه المدارس ، لا يمكن توفير المنهاج الدراسي بكامله الا عن طريق توفير الموظفين والنواتج المالية والمادية التي تتجاوز كثيرا الحصص العادية لهذه المدارس . في الحالات القصوى ، وجد أن الشيء الأكثر منطقية من الناحيتين الاقتصادية والتدريسية ، ارسال الأطفال من هذه المناطق الهامشية الى مدارس داخلية بنتها الدولة . وفي كثير من الحالات ، لا يستطيع هؤلاء الأطفال دفع رسوم الإقامة وتصبح الفرص المتاحة لهم في متناول أطفال من المناطق الأقل حرمانا . وقد كشف الآن تقييم أجري بشأن خدمات التعليم في هذه المناطق عن المدى الكاملة لهذه المشاكل وطبيعتها ، وقررت الحكومة أن تلبى وتحترم حق هؤلاء الأطفال في التعليم بغض النظر عن التكاليف المتكبدة . بيد أن من المقدر أن المسافات القصوى بين المدارس في مناطق كهذه تتجاوز المسافات المقررة وربما استمر بعض الأطفال محرومين في هذا الشأن .

٢٠٥ - وزيمبابوي بلد زراعي ، ولديه العديد من المزارع التجارية الكبيرة المملوكة على نحو خاص . ولا يقوم جميع أصحاب المزارع بتوفير المرافق التعليمية لأطفال عمال مزارعهم . وفي حالات كثيرة ، يدفعهم عامل التكلفة الى توفير مدارس دون المستوى . وبما أن الأرض مملوكة على نحو خاص ، لا تستطيع الحكومة ممارسة ضغط مفرط على أصحاب المزارع لكي يوفروا مرافق مدرسية من المستوى المطلوب . ومن ناحية أخرى ، لا تستطيع الحكومة انشاء مدارس على أرض لا تملكها . وكل ما تستطيعه هو الاقتناع . ولذلك حثت الحكومة أصحاب المزارع على التنازل عن جزء من أراضيهم لهابحيث تبني مدارس عليها حالما يتم فرزها . بيد أن هناك حالات عديدة لا تزال تواجه فيها مقاومة من أصحاب المزارع . وعلاوة على ذلك . فإن عمال المزارع من أقل العمال

أجورا في البلد ولا يوجد لديهم الكثير من الضمان . ونتيجة لذلك يكونون أقل قدرة وأقل ميلا للاسهام كثيرا في انشاء المدارس .

٢٠٦ - وكان الجفاف في موسم ١٩٩١/٩٢ أسوأ جفاف سجله التاريخ في زمبابوي . فالمجتمعات الريفية لم تعان من تدني قدرتها كثيرا على دعم المدارس فحسب ، بل واجهت أيضا مصاعب جمّة في الوفاء بالتكاليف الطارئة اللازمة لابقاء أطفالهم في المدارس . وعلاوة على ذلك ، عانى أطفال عديدون من الجوع وكثيرا ما اضطروا الى القيام بأنشطة مختلفة لمساعدة أسرهم في تلبية احتياجاتها الأساسية الأولية (الغذاء والصحة وما الى ذلك) . وقد سجلت الدراسات الاستقصائية التي اضطلعت بها فرق مراقبة ورصد مشتركة بين الوزارات معدلات التحاق أدنى بالمدارس فضلا عن انتشار نقص التغذية بين الأطفال . وكان رد الحكومة الفوري تنفيذ مشاريع التغذية التكميلية وبرنامج الاغاثة من الجفاف وبرنامج الانتعاش من الجفاف التي تهدف الى الحد من التهديدات المباشرة لخير الأسر والأطفال وكذلك كفالة عدم مواجهة أوضاع مماثلة في المستقبل .

٢٠٧ - وقد اعتمدت زمبابوي برنامج اصلاح اقتصادي (برنامج التعديل الهيكلي الاقتصادي) أزال القيود التنظيمية المفروضة على الاقتصاد عن طريق السماح بحرية أكبر لقوى السوق المفتوحة وكذلك تخفيض الانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية . ونتيجة لذلك ، ارتفعت أسعار السلع الأساسية والخدمات وتقلص الدخل الحقيقي للأسر بشكل عام . ومن الطبيعي أن يكون تعليم الأطفال في بعض الحالات قد أعطي ترتيبا أدنى في سلم الأولويات ولم يؤخذ في الاعتبار الا بعد تلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى كالغذاء والمأوى والصحة . وحتى كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، على سبيل المثال ، انخفض عدد الملتحقين بالمدارس الثانوية بحوالي ١٦ ٠٠٠ تلميذ مع أنه يمكن عزو هذا الانخفاض الى أسباب أخرى . وقد أبقت فرق المراقبة والرصد المشتركة بين الوزارات هذه التطورات قيد التمهيص الشديد ، وأنشئ صندوق التنمية الاجتماعية ، كجزء من استراتيجية أوسع لتخفيض حدة العسر ، بغية مساعدة الأسر المعوزة على دفع الرسوم المدرسية . وحتى الآن ، استفاد أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل من هذا الصندوق . ولا بد لموسم ١٩٩٢/٩٣ الجيد أن يوفر الأمل في تحسين الالتحاق بالمدارس .

٢٠٨ - وأثبت برنامج التعليم المهني أنه مشروع مكلف لأن المواد المهنية/التقنية تتطلب الكثير من المعدات الغالية ، والمرافق التخصصية ، والقوة العاملة المدربة . وقد تسبب تخفيض النفقات التعليمية في بقاء الحكومة في توفير المعدات والمرافق الضرورية حيث يتوفر القليل منها أو لم يتوفر من قبل ، ولم تكن لدى المجتمعات المحلية فرصة تقديم مبالغ رأسمالية كافية لدعم هذا الجهد . ويستمر بذل الجهود لتنويع مصادر التمويل للبرنامج وذلك بدعوة الوكالات المانحة والمؤسسات الصناعية والتجارية ، والمجتمعات والأفراد الى تقديم الدعم الى برنامج التعليم المهني .

٢٠٩ - وعلى الرغم من الجهد البالغ المبذول لتوفير التعليم الأساسي ، كان معدل الاستجابة أقل مما هو متوقع ، وفقا لما تبينه الاحصاءات الواردة في الفرع ٣ . وتعيد الوزارة النظر في الافتراض الذي تتضمنه الاستراتيجيات السابقة والحالية ، ولا سيما الافتراض الذي مفاده أن الذين فاتتهم مزايا التعليم الرسمي لن "يروا" الفرص البديلة فحسب ، بل سيكونون راشدين أيضا ما فيه الكفاية لانتهازها . ويتوقع وضع استراتيجيات أكثر جرأة .

٣ - المعلومات الاحصائية

(أ) عدد المدارس (١٩٩٤)

٤ ٦١١	المدارس الابتدائية
١ ٥٢١	المدارس الثانوية

(ب) الالتحاق (١٩٩٤)

٦٠ ٠٠٠	دورات مكافحة الأمية ودورة التعليم الأساسي للكبار في زمبابوي
٢ ٤٧٦ ٥٧٥	التعليم المدرسي الابتدائي
٢ ٧٠٧	المدارس الابتدائية الخاصة
٦٧٩ ٤١٦	التعليم المدرسي الثانوي

(ج) معدلات التسرب (١٩٩٢) ، لا تتوفر آخر الأرقام الصفوف ١-٧ : المتوسط : ٥٥%

٨١%	الصف ٧ فقط
٨٨%	بنات
٧٤%	صبيان

الثانوي : متوسط المستويات الأول الى الرابع
١١٣%

المستوى الرابع فقط : بنات ٢٥٦%
صبيان ١٥٧%

المستوى السادس الأدنى فقط :
بنات ٣٠٤%
صبيان ٤٠%

٤ - ميزانية التعليم والنظام المدرسي والتنمية

الميزانية

٢١٠ - تبلغ ميزانية التعليم للفترة ٩٥/١٩٩٤ ما مقداره ٢ ٩٧٤ ٨٥٥ ٠٠٠ دولار زيمبابوي مشكلة ١٣ في المائة من الميزانية الوطنية و ١٨ في المائة من الأموال المقررة ، باستثناء المخصصات التكميلية . وكانت الميزانية كما يلي :

المدارس الابتدائية ١ ٨٦٢ ٤٩٠ ٠٠٠ دولار زيمبابوي (٦٢٢٪ من ميزانية التعليم)

المدارس الثانوية ٩٥٢ ٢٨٠ ٠٠٠ دولار زيمبابوي (٣٢٨٪ من ميزانية التعليم)

النظام المدرسي

٢١١ - تدير زيمبابوي نظاما موحدا للتعليم ينقسم الى ما يلي :

١٠ - التعليم والرعاية المبكرين للأطفال (التعليم السابق للدراسة لمن يقل عمرهم عن ٧ سنوات) ؛

٢٠ - التعليم الابتدائي (٧ سنوات) لمن تتراوح أعمارهم بين ٧ و ١٤ سنة ؛

٣٠ - التعليم الثانوي : سنتان للدراسة الثانوية الدنيا (المستويان الأول والثاني) ؛ وسنتان للدراسة الثانوية المتوسطة (المستويان الثالث والرابع أو القسم الأول من شهادة الدراسة الثانوية ("O" level) ؛ وسنتان للدراسة الثانوية العليا (المستوى السادس الأدنى والمستوى السادس الأعلى أو القسم الثاني من شهادة الدراسة الثانوية ("A" level) .

٢١٢ - وفي الوقت الحالي لا يحصل على التعليم والرعاية المبكرين للأطفال الذين تقل أعمارهم عن سبع سنوات الا ما نسبته ١٧ في المائة منهم . ويحصل حوالي ١٠٠ في المائة على التعليم الابتدائي وينتقلون دون عائق (ترفع آلي) من صف الى آخر طوال سنوات الدراسة الابتدائية السبع . ويجري الانتقال دون عائق أيضا من المستوى الأدنى الى المستوى الأعلى في الدراسة الثانوية التي تقوم الغالبية العظمى من التلاميذ في نهايتها بتقديم الامتحان النهائي (مستوى القسم الأول من شهادة الدراسة الثانوية ("O" level) . أما الانتقال الى مستوى القسم الثاني من شهادة الدراسة الثانوية ("A" level) فيعتمد حصرا على الجدارة (استنادا الى الأداء في القسم الأول ("O" level) ولا

يحصل عليه الا ما يقرب من ٧ في المائة من خريجي مستوى القسم الأول ("O" level) عن طريق الدراسة الرسمية .

٢١٣ - ويضم نظام التعليم ما مجموعه ٥٨ مكتبا في المناطق تنسق بينها ٩ مكاتب اقليمية يجري التنسيق بينها بدورها على المستوى الوطني عن طريق مدير المكتب .

٢١٤ - وتنقسم المدارس الابتدائية الى ثلاث فئات هي بي ١ (p 1) و بي ٢ (p 2) و بي ٣ (p 3) لا لسبب الا لترشيد هياكل الرسوم وتوزيع المنح . فالمدارس في فئة بي ١ التي هي الأكثر ثراء تفرض فيها أعلى الرسوم وتحصل على أدنى نسبة من المنح للفرد . أما المدارس في فئة بي ٣ التي هي الأقل ثراء (معظمها في المناطق الريفية) فلا تفرض فيها أية رسوم وتحصل على أعلى نسبة من المنح للفرد . وهناك نظام مماثل ينطبق على المدارس الثانوية التي تنقسم الى فئة س ١ (s 1) و س ٢ (s 2) و س ٣ (s 3) .

٢١٥ - ومعظم المدارس نهاري ، ولا تشجع الحكومة حاليا على انشاء مدارس داخلية لأن تكلفة انشائها وصيانتها عالية .

٢١٦ - ولا تشجع الحكومة على بناء مدارس ابتدائية وثانوية جديدة الا حيث يمكن تبرير الاحتياجات بشكل كاف في اطار ما تنص عليه السياسات الراهنة . وهي تفضل بدلا من ذلك توسيع المدارس القائمة حاليا كما تحاول تحسين نوعية المدارس القائمة وتقويتها عن طريق توفير مدخلات موارد أعلى نوعية . وتنشأ المدارس الجديدة الى حد كبير في المناطق التي تكون فيها المرافق التعليمية غير كافية أو غير موجودة ، مثل مناطق اعادة التوطين المنشأة حديثا . وعلى الرغم من ذلك هناك برنامج مخطط ومرحلي لانشاء مدارس لمستوى القسم الثاني من شهادة الدراسة الثانوية ("A" level) لتتسع لعدد أكبر من خريجي القسم الأول من شهادة الدراسة الثانوية ("O" level) . والمدارس من مستوى القسم الثاني هي مدارس وطنية تجتذب الطلبة من جميع أنحاء البلد وهي بالضرورة معاهد داخلية الى حد كبير .

٢١٧ - وعلى العموم ، لا يتوقع أن يسير أي طفل أكثر من ستة كيلومترات ليصل الى مدرسة ابتدائية الا اذا اختار القيام بذلك (أي أن هناك مدرسة ابتدائية ضمن مسافة ستة كيلومترات بالنسبة الى كل طفل) . وبصورة مماثلة لا يتوقع من أي طالب مدرسة ثانوية أن يسير أكثر من ١١ كيلومترا ليصل الى مدرسة ثانوية .

٢١٨ - وتعمل المدارس ٣٧ أسبوعا في السنة موزعة على ثلاثة فصول (كانون الثاني/يناير - نيسان/ابريل ؛ وأيار/مايو - آب/أغسطس ؛ وأيلول/سبتمبر - كانون الأول/ديسمبر) . ويقدم التعليم على أساس نظام اليوم الكامل خمسة أيام في الاسبوع . وفي النظام الرسمي ، يمتد اليوم الدراسي

من الساعة ٧/٣٠ صباحا الى ٤/٣٠ مساء ، مع تعديلات في المدارس التي تضطر ، بسبب النقص في المرافق ، الى العمل على أساس نوبتين (بصورة رئيسية في المناطق الحضرية) .

٥ - المساواة في التعليم وتدابير مكافحة الأمية

٢١٩ - الحصول على التعليم الابتدائي عام ويتسم بالمساواة ، ونسبة الذكور الى الاناث في مستوى التعليم هذا تبلغ ٥٠ر٤ : ٤٩ر٦ . بيد أن نسبة الاناث تنخفض باطراد في مستويي الدراسة الثانوية الدنيا والعليا . فنسبة الذكور الى الاناث في مستوى الدراسة الثانوية الدنيا (المدارس الثانوية الدنيا والمتوسطة) تبلغ حاليا ٥٦ : ٤٤ بينما النسبة في مستوى الدراسة الثانوية العليا أي القسم الثاني من شهادة الدراسة الثانوية ("A" level) تبلغ حتى أقل من ذلك . وهذا ما يثير مسائل عدم المساواة بين الجنسين التي تسعى وزارة التربية والثقافة جاهدة الى معالجتها عن طريق مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات التي منها توعية مدراء المدارس ومعلميها وكذلك الآباء (من خلال رابطات التنمية المدرسية) بقضايا الميز الجنسي ، واتخاذ اجراءات غير تمييزية وايجابية في اختيار المعلمين من أجل التدريب والترقية ، وبذل الجهود لتغيير المواقف العامة في جميع المستويات . وفي البرامج الحالية لدعم الأطفال المحرومين ، تحصل الفتيات على أفضلية واضحة عن طريق نسبة التوظيف البالغة ٣ : ٧ بين الذكور والاناث .

٢٢٠ - والصورة في التعليم غير الرسمي ، كما هو متوقع ، على النقيض من ذلك تماما . ففي برنامج مكافحة الأمية الأساسي ، تبلغ نسبة الذكور الى الاناث ١٨ : ٨٢ بينما تبلغ النسبة في دورة التعليم الأساسي للكبار في زمبابوي ما مقداره ٢٦ : ٧٤ .

٢٢١ - وبينما بذلت قصارى الجهود وتبذل لكفالة الوفاء بحق الفئات المفتقرة الى المتعة والمحرومة في التعليم وتلبية احتياجاتها التعليمية بأشكال متعددة ، تشكل الفئات التالية قطاعات السكان التي لا تزال تثير قلق الحكومة .

١' بعض الأقليات الثقافية التي أهملت في مجال توفير التعليم أو في مجال توفير المنهاج الملائم الذي يأخذ قيمها الثقافية في الاعتبار ؛

٢' السكان المقيمون في المناطق الريفية المهملة سابقا ، ولا سيما في مناطق الزراعة التجارية حيث كانت المرافق التعليمية (ولا تزال) قليلة وأدنى نوعية نسبيا ؛

٣' المجتمعات المحلية في الأجزاء النائية من البلد التي يصعب الوصول اليها وحيث الجهود المبذولة لتنميتها في حدها الأدنى أو معدومة ؛

٤' القطاعات الفقيرة من المجتمع ، سواء كانت ريفية أو حضرية ، التي لم تكن ولا تزال غير قادرة على دعم انشاء مرافق تعليمية جيدة النوعية وصيانتها ودعمها والتي تتيح بيئتها فرصا محدودة لتلقي العلم ؛

٥' النساء والفتيات ، وخاصة بين المجتمعات السوداء (الافريقية) اللاتي اعتبرن ثقافيا أدنى منزلة من أقرانهن من الرجال واللاتي تتوفر لهن تقليديا امكانية محدودة للحصول على التعليم الأساسي بسبب الأشكال المختلفة للتنميط على أساس الجنس والمواقف السلبية ؛

٦' الذين حرموا في السابق من الحصول على التعليم الأساسي من خلال سياسات انتقاء الأجدر والتصفية والذين لا يزالون ضعيفين في المساومة وفقا للقيم الاجتماعية ولذلك يستمرون في كونهم ضحايا في المجتمع ؛

٧' العاجزون والمعوقون (مثل ذوي العجز الجسدي والمعوقين ذهنيا) وهم ضحايا الحرب والحوادث والمصابون بعاهاات أو معوقات طبيعية الذين لا يستفيدون كثيرا من البرامج الدراسية العادية ؛

٨' النازحون (مثل المهاجرين والمهاجرين السابقين ، وقدامى المحاربين و "أطفال الشوارع") الذين لا يساندتهم آباء وأوصياء ولذلك لا يزال وجودهم هامشيا دون صلة بأي شخص معين أو فئة من الناس .

٢٢٢ - وأكثر ما يقلق الحكومة بشكل له ما يبرره هو اصلاح عدم المساواة الجنسية ، خاصة وأنها تتعلق بالفتيات في المستوى الأعلى من الدراسة الابتدائية وفي المستوى الأدنى من الدراسة اللاحقة للابتدائية .

٢٢٣ - ونتيجة للتدابير المبينة في الفقرات ٢٠٤ الى ٢٠٧ والفقرتين ٢١٩ و ٢٢٠ أعلاه ، حققت الحكومة باضطراد قدرا أكبر من المساواة في اتاحة فرص التعليم في ظروف مختلفة . وازافة الى موقفها السياساتي المعلن ، الذي هو بمثابة الأساس للعمل الايجابي ، فان زمبابوي من الأطراف الموقعة على الوثيقة النهائية لمؤتمر جومتين العالمي بشأن التعليم للجميع المعقود عام ١٩٩٠ ومؤتمرات المتابعة (مؤتمر نيويورك عام ١٩٩٠ ومؤتمر داكار عام ١٩٩٢ ومؤتمر نيروبي) . وتسعى حكومة زمبابوي جاهدة باستمرار لتلبية الاحتياجات الدراسية الأساسية لجميع الطلبة ، مع ايلاء قدر كبير من الوعي للفئات المحرومة . وتوقيعها في عام ١٩٩١ على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يدل كذلك على التزامها بتحقيق هذه المثل تدريجيا . وكانت هذه بمثابة علامات ارشاد لأهدافها وبرامج عملها .

٢٢٤ - وفي زمبابوي ، تفرض المبادئ التوجيهية الخاصة بالمنهاج أن يدرّس الأطفال بلغتهم الأم ولهجتهم المنزلية خلال السنوات الثلاث الأولى من تعليمهم الابتدائي . وينبغي في السنوات اللاحقة أن يدرسوا لغة أجنبية واحدة على الأقل (الانكليزية) لتيسير اتصالاتهم الرسمية والدولية . وقد بذلت مؤخرا جهود حثيثة لتعليم اللغات الفرنسية والبرتغالية والأفريكانية حيث تتوفر المرافق ويتوفر المدرسون الأكفاء . ويفرض على غير المواطنين أن يتعلموا لغة واحدة من اللغتين المحليتين الرئيسيتين ، أي شونا أو نديبيلي .

٦ - أوضاع المعلمين

٢٢٥ - جميع المعلمين العاملين لدى وزارة التربية والثقافة هم موظفون مدنيون . وتخضع شروط عملهم للوائح الخدمة العامة ذات الصلة ويتمتعون بمزايا مثل الأمن الوظيفي ، والعضوية في مرافق المساعدة الطبية ، وعلاوة نقل ، ومشروع معاشات تقاعدية اسهامي ، وتسهيلات اقراض من أجل السكن والسيارة والدراسة ، وفرص الترقى المهني . ويتمتع المعلمون كذلك بضمانات ضد المعاملة غير العادلة أو التجنّي . وتوجد لديهم رابطتان مهنيتان هما رابطة معلمي زمبابوي واتحاد معلمي زمبابوي ، مع أن وزارة التربية والتعليم تعترف بالأولى فقط . واعتبارا من الآن ، أصبحت مرتبات المعلمين مساوية لمرتبات موظفي الخدمة المدنية الآخرين الذين لديهم مؤهلات ودرجات مماثلة . بيد أن هيكل مرتباتهم لا يتفق وخبرتهم ومدة خدمتهم . وتسعى الوزارة جاهدة للمحافظة على المعلمين ذوي الحوافز والمؤهلات والخبرة العالية العاملين في النظام عن طريق تحسين أوضاعهم المعيشية .

٢٢٦ - وتحقيقا لهذا الهدف ، شجعت الوزارة المجتمعات المحلية والهيئات المسؤولة على توفير أماكن إقامة لائقة للمعلمين ، وخاصة في المناطق الريفية . وتوفر الحكومة بعض المساكن عندما تستطيع ذلك ، وأنشأت منزلا نموذجيا واحدا على الأقل في كل مدرسة غير حكومية ريفية ، مستخدمة أموال ممنوحة . وعلاوة على ذلك ، لا تزال تدفع منح البناء لمساعدة الهيئات المسؤولة على بناء مساكن المعلمين وغرف للتدريس .

٧ - المدارس التي تنشئها وتديرها هيئات غير حكومية

٢٢٧ - ٩٢ر٨ في المائة من مجموع المدارس في زمبابوي تنشئها وتديرها هيئات غير حكومية (يشار إليها "بالهيئات المسؤولة") . فمن أصل المدارس الابتدائية كلها ، ٩٤ر٢ في المائة هي مدارس غير حكومية . وتنشئ هذه الهيئات المرافق المدرسية وتقوم بصيانتها ، غير أن للحكومة حصة كبيرة فيها لأنها تدفع مرتبات جميع المعلمين الذين تعينهم وفقا لنسبة المعلمين/التلاميذ السارية المفعول في أي وقت من الأوقات ، وتدفع منحا على أساس الفرد بغية شراء مواد الدراسة .

٢٢٨ - وتتعترف الحكومة اعترافاً تاماً بأهمية مساهمة هذه الهيئات باعتبارها شريكة في المؤسسة التعليمية وتدعم جهودها بشكل عام ما دامت ضمن إطار السياسة العريض المقرر . بيد أن الحكومة لا تقر انشاء المدارس التي تتخذ مواقف حصرية ولذلك فهي تدرس كل حالة بمفردها . غير أنها تسمح بانشاء المدارس التي تقوم بصورة غير أنانية بتلبية احتياجات الأقليات الثقافية ما دامت تعمل ضمن الاتجاه العام للنظام التعليمي .

٨ - التغييرات في السياسات والقوانين والممارسات الوطنية

٢٢٩ - لم تحدث خلال فترة التقرير الحالية أية تغييرات هامة في السياسات والقوانين والممارسات التي تلحق الضرر بحق التلاميذ في الحصول على التعليم والمشاركة فيه .

٩ - دور المساعدة الدولية

٢٣٠ - تستخدم المساعدة الدولية الى حد كبير من أجل ما يلي :

(أ) تيسير تحقيق عدالة أكبر في توفير المرافق التعليمية ، مثال ذلك ، عن طريق انشاء المدارس ، والأشكال الأخرى من الدعم للمحرومين من تلاميذ ومدارس ومناطق ، ومخططات المنح الدراسية ، ودعم برنامج التعليم الخاص ؛

(ب) زيادة قدرة وزارة التربية والثقافة على ادارة البرامج والمشاريع التعليمية ، مثل تقديم الدعم لادارة المدارس والاشراف عليها ، والاشراف على المشاريع ، والبحوث ، والتقييم ، وأنشطة الرصد . ويشتمل بناء القدرة على تنمية مجموعة من المهارات لدى موظفي الوزارة عن طريق الجولات الدراسية وكذلك برامج تنمية الموظفين المحليين والخارجيين ؛

(ج) توفير المعدات واللوازم التعليمية ، مثل السيارات والورق من أجل الكتب المدرسية والامتحانات ، وغير ذلك من مواد التدريس/التعليم ؛

(د) دعم برامج تعليمية ابتكارية محددة مثل برنامج مؤسسة زمبابوي للتعليم والانتاج .

باء - التعليم العالي

٢٣١ - تعمل وزارة التعليم العالي بشكل وثيق مع وزارة التربية والثقافة كما اتخذت التدابير لتوفير الحق في التعليم .

- ٢٣٢ - وقد اتخذت تدابير في مجال تدريب المعلمين وهي تشتمل على ما يلي :
- استحداث نموذج زمبابوي لتدريب المعلمين بغية القضاء بسرعة على النقص الحاد في المعلمين ؛
- فتح المزيد من الكليات بغية تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان . فقد زيد عدد كليات تدريب المعلمين من ٨ في عام ١٩٨٠ الى ١٥ في عام ١٩٩٠ ؛
- استحداث برنامج زمبابوي/كوبا لتدريب المعلمين في عام ١٩٨٦ ؛
- زيادة الملتحقين بالكليات القائمة . فمنذ عام ١٩٨٠ ارتفع عدد الملتحقين من ٢ ٨٢٤ الى ١٥ ٩٠٨ في عام ١٩٩٤ .
- ٢٣٣ - وشهد التدريب التقني والمهني كذلك توسعا ضخما وهناك خطط لبناء كليات تقنية اضافية حالما تصبح الموارد متاحة .
- ٣٣٤ - وقد وسع التعليم الجامعي كذلك بصورة ملحوظة . فقد زادت جامعة زمبابوي كلياتها من ٦ وقت الاستقلال الى ١٠ في الوقت الراهن . وفتحت الحكومة جامعة أخرى (الجامعة الوطنية للعلم والتكنولوجيا) ويسرت فتح جامعتين خاصتين . وهكذا ، فان هناك أربع جامعات الآن بالمقارنة بجامعة واحدة في زمبابوي وقت الاستقلال .
- ٣٣٥ - وقد استحدثت مؤخرا برنامج التعليم عن بعد وهو تدبير اضافي للاستجابة لطلب الشعب الحصول على التعليم .

المادة ١٤ - الخطط المقبلة لكفالة الزامية ومجانية التعليم الابتدائي

- ٢٣٦ - التعليم الابتدائي ، وفقا لما ذكر في الفقرة ١٨٢ أعلاه ، ليس مجانيا (الا في المدارس الريفية) وليس الزاميا . بيد أن التشريع الضروري لاعتماد التعليم الابتدائي الالزامي قد سن ، مع أن نظام الدعم اللوجستي لتنفيذه لم يوضع بعد . والتعليم الابتدائي ليس مجانيا بكامله ولكن اعداد برنامج عمل وطني شامل للأطفال أصبح حاليا في مراحله النهائية وستنفذ الحكومة بموجبه برنامج أنشطة أكثر رسوخا بغية تحقيق مجموعة واسعة من الأغراض والأهداف المقررة لعام ٢٠٠٠ .

المادة ١٥ - التشريعات والتدابير الأخرى المتعلقة بالمسائل الثقافية

- ٢٣٧ - يقدم التمويل الى الفنانين عن طريق المجلس الوطني للفنون كما تشجع الوزارة الثقافة .
- ٢٣٨ - وقد أنشئ المجلس الوطني للفنون للعناية بفنون الأداء ويقوم معرض الفنون الوطني بالعناية بالفنون البصرية . وقد أنشأت وزارة التربية والثقافة كذلك مراكز ثقافية في عدة مناطق للاهتمام بالفنون والحرف . وهناك أيضا خدمات التوثيق في المكتبة الوطنية التي تنطوي مهامها على انشاء المكتبات وتشجيع ثقافة القراءة . وتشارك الوزارة بانتظام في معرض الكتاب الدولي في زمبابوي .
- ٢٣٩ - ووضعت الوزارة السياسة الثقافية الوطنية لزيمبابوي بغية توجيه التنمية والترويج الفعالين للثقافة .
- ٢٤٠ - وتشجع الوزارة الأقليات على ممارسة ثقافتها .
- ٢٤١ - وبذلت الجهود لتشجيع المشاركة في الأنشطة الثقافية وكذلك لنشر المعلومات عن الأنشطة الثقافية .
- ٢٤٢ - والمحفوظات الوطنية مكلفة بالحفاظ على التراث الثقافي الوطني وكذلك المتاحف والآثار الوطنية .
- ٢٤٣ - وينص قانون المجلس الوطني للفنون في زمبابوي وقانون المعرض الوطني في زمبابوي بحماية حرية الابداع والأداء الفنيين ونشر المعلومات عن الأداء الفني .
- ٢٤٤ - وأنشأ المعرض الوطني في زمبابوي مدرسة عملية لتعليم الفنون البصرية . وتعمل كليات الموسيقى ورابطات الفن المسرحي وغيرها من الرابطات على تعليم فنون الأداء . وأنشأت جامعة زمبابوي ادارة لفنون الأداء كما أن لدى كلية الفنون التقنية في هراري دورة في مجال المكتبات والعمل الاعلامي .
- الخطوات المتخذة للحفاظ على الثقافة وتنميتها وتعميمها**
- ٢٤٥ - شكل الكتاب والعاملون في مجال الابداع والفنانون والأفراد المبدعون رابطات للاهتمام بمصالحهم . ويهتم المجلس الوطني للفنون بمصالح الفنانين .

التدابير الادارية وغير الادارية لتشجيع وتنمية الاتصالات الدولية والتعاون الدولي في ميدان الثقافة

٢٤٦ - لدى حكومة زمبابوي اتفاقات ثقافية مع بلدان عديدة وتشارك في لجان مشتركة تهدف الى مناقشة هذه الاتفاقات .

٢٤٧ - ويساهم الفنانون في المعارض والحلقات الدراسية والمؤتمرات وما الى ذلك على الصعيد الدولي .
